دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر

دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية

د. زينب صالح الأشوح(*)

مقدمـــة:

تواجه مصر بعض التحديات الكبرى المستحدثة نتيجة للدخول في خضم العولمة والتحول إلى التخصيصية. ومن أخطر آثارها السلبية تلك التي يتأثر بها البشر بوجه عام ومحدودي الدخل على وجه أخص.

وعلى جانب آخر ارتفعت معدلات (تكاثر) المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة كوسيلة للإحلال التدريجي محل القطاع الحكومي والقيام بدوره في مجالات حياتية شتى منها التنمية البشرية.

الهدف من الدراسة:

نظرا للأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية وعملا ، وأملاً- تأتي هنا محاولة للتعرف على مدى تلك الأهمية في مقابلة بعض التحديات المعاصرة المرتبطة بعملية التنمية البشرية ومدى المساهمة في دفع عجلاتها قدما.

(*) أستاذ بكلية التجارة بنات جامعة الأزهر

أهمية الدراسة:

يتم النظر إلى المنظمات الأهلية الان على أنها نوع من الترياق الاجتماعي الذي يمكن أن يساهم في حل بعض المشاكل المستحدثة التي تصيب أفراد المجتمع نتيجة سياسات الإصلاح والتحول المحتومة. والدراسة الحالية يقدم فيها تقييما علميا غير متحيز لدورها التنموي خاصة في مجال البشر بعيدا عن لغة الشعارات أو الوعود الزائفة التي قد تبدو في بعض التصريحات. حيث يؤمل من تلك الدراسة الجادة أن تؤتي بثمار مرشدة لجميع الأطراف المعنية لكيفية الاستفادة الفعلية من تلك المنظمات واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة.

منهج الدراسة:

حتى يتأتى لنا التعرف على صورة واقعية للمنظمات المذكورة يتم تقديم بعض الصور التطبيقية من خلال بيانات مطبوعة تصدرها بعض الجهات التطوعية (كنماذج وأمثلة للنشاط المستهدف) بالإضافة إلى استقطاب بيانات أخرى تكميلية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع المسئولين في تلك الجهات بالإضافة إلى تطبيق الأسلوب العلمي للملاحظة والمشاهدة لسير النشاط المعنى ولقد تم اختيار مؤسسة المدينة المنورة للخير والبر والخدمات الاجتماعية كمثال تطبيقي محوري حيث أنها نشأت مع بداية تطبيق سياسات التحول والإصلاح الاقتصادي في مصر وتنامت في خط مواكب لها ولمزيد من الدقة تتم المتابعة على مرحلتين منفصلتين أولهما في مارس ١٩٩٦ ثم تختتم في مارس عام ٢٠٠٠ .

وبالتركيز على تجربة مؤسسة المدينة المنورة تتم محاولة التجربة من

حيث دورها التنموي في المجال البشرى ومقدرتها الفعلية على الاستمرارية في أداء دورها المستهدف بالاستعانة ببعض المؤشرات مثل التعرف على تلك المقدرة من خلال تتبع تطور صافى الإيرادات التي تمتلكها المؤسسة وتحديد الدور التنموي للمؤسسة من خلال التعرف على مدى مساهمتها في التشغيل المباشر وغير المباشر نتيجة تقديم خدماتها ودورها في مجال التدريب التحويلي ومدى كبر حجم المساعدات التي تقدمها المؤسسة وتنوع مجالات الانتفاع بها حيث أن ذلك يساعد في تقييم مدى فعالية المؤسسة في تخفيف من المعاناة الاقتصادية للفئات الحساسة.

نطاق الدراسة:

تتنوع أشكال وأصناف المنظمات الأهلية إلا أن الاهتمام يتركز على مصطلحي الجمعيات والمؤسسات كمترادفات تتعامل في ميدان عمل اجتماعي واحد و يشملها قانون تنظيمي واحد.

محتويات الدراسة:

تتم محاولة التوصل إلى الهدف المذكور من خلال فصل تعريفي للجمعيات و المؤسسات الأهلية ووضعها الراهن ثم يتم الانتقال إلى الدراسة التطبيقية في الفصل التالي، وفي الفصل الأخير تقدم صورة للدور التنموي لتلك المنظمات في مجال البشر وتختتم الدراسة بالخلاصة والمقترحات.

الفصل الأول

صورة تعريفية بالجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر

نشأت فكرة العمل الاجتماعي التطوعي الخاص في شكل تنظيمات سعي (الأهالي) إلى تكوينها بهدف المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية التي قد تعجز الحكومة عن حلها بشكل منفرد و قد بدأت في شكلها المنظم في مصر بقيام الجمعية الخيرية اليونانية في الإسكندرية في عام ١٨٢١ ثم تتابعت الجمعيات ذات التخصصات و الاهتمامات الأخرى في الظهور والعمل حتى بلغ عددها ٦٥ جمعية قبل اشتعال ثورة ١٩١٩ التي قامت كنتيجة جزئية للعمل الإيجابي لتلك المنظمات .

١-١: المصطلحات الشائعة والتعريف الأساسي:

وفقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩[١] فهناك خمسة مسميات للجهات المهتمة بالعمل الاجتماعي الأهلي هي الجمعية الأهلية، الجمعيات ذات النفع العام، المؤسسة الأهلية، الاتحاد النوعي، والاتحاد الإقليمي. والمفهوم العام الذي يمكن أن ينطبق إجمالا على الجهة الاجتماعية الأهلية هو ما تضمنته المادة (١) في القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعية الأهلية وهو (كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معنية أو غير معنية تتألف من أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتبارية – أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة و ذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي) ووفقا للمادة (٥٥) من ذات القانون (تنشأ المؤسسة الأهلية بتخصيص مال لمدة معنية أو غير معنية

لتحقيق غرض غير الربح المادي) وتسري على المؤسسة كل أحكام القانون المنظمة للجمعيات المناظرة ما لم يصدر نص استثنائي.

١-٢ بعض السمات المميزة للمنظمات الأهلية وأهم مجالات عملها:

أصبح للعمل الاجتماعي الأهلي تواجده المنظم حتى أن ذلك استحث على قانون موجه لتنظيمه حيث بدء بالقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٤٥ ثم تم تعديله بقانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٢ لملائمة التغيرات المواكبة في تلك الفترة[٢]. وتلي ذلك سلسلة أخرى من القوانين المستجدة مع توسع كبير في المنظمات الأهلية و ذلك بالإضافة إلى تكوين ٥٤٠٠ لجنة زكاة في مساجد مصر في عام ١٩٩٠ لكي تعمل كوسيط بين الدولة والقطاع الأهلي[٤]. ويوضح الجدول رقم (١) التطور الكبير لعدد الجمعيات والمؤسسات في مصر حتى ١٩٩٦.

وكما يوضح الجدول أنه قد حدثت طفرة في عدد الجمعيات المعنية في عام ٩٦ مقارنة به في عام ٩٢ حيث تضاعف العدد تقريبا، كما يبدو الفارق الضخم في عددها في فترة الإنشاء (٦٥ فقط) عن عددها في منتصف التسعينات حيث بلغ ٢٥٠٠٠ جمعية.

جدول (١)

تطور عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر

الفترة العام	قبل عام ١٩٠٠	١٩-٢٤	٢٥-٤٤	٤٥-٥٤	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٦
العدد	٦٥	١٩٥	٦٣٣	٥٠٨	٣١٩٨	٤٠٠٠	٧٥٩٣	٧٦٣٧	٨٤٠٢	١١٤٧١	١١٧٧٦	١٢٠١٣	١٢٨٣٢	١٣٢٣٩	٢٥٠٠٠

المصدر : حتى عام ١٩٩٢: د/ أماني قنديل،٩٤ ص ٥٦ – ٦١

عام ١٩٩٦ : د/ إبراهيم سعد الدين، ٩٧ ، ص ٨٩ .

والواقع أن أهم ما تتسم به المنظمات الأهلية أنها تنتمي إلى القطاع الثالث[٥] وتقوم فلسفة العمل بها على الاعتماد على الموارد الخاصة أولا ثم تنميتها بعد البدء في ممارسة أنشطتها عن طريق الاشتراكات والتبرعات والهبات (من الأعضاء وغيرهم) مع عمل بعض المشروعات البسيطة وتكوين أرصدة بالمؤسسات المالية لإمكانية الاستمرارية في المقدرة على التمويل الذاتي ولا يجوز قانونا للجمعية أو المؤسسة الأهلية العمل في أكثر من ميدان عمل[٦]. وتتمثل أهم مجالات أنشطتها في:

١-الخدمات الدينية والعلمية والثقافية. ٢- رعاية الأسرة
٣- رعاية الطفولة والأمومة ٤- رعاية الشيخوخة
٥- رعاية الفئات ذات الظروف الخاصة ٦- رعاية المسجونين
٧- تنظيم الأسرة ٨- تنمية المجتمعات المحلية
٩- الإدارة والتنظيم ١٠- النشاط الأدبي
١١- الدفاع الاجتماعي ١٢- المساعدات الاجتماعية
١٣- الصداقة بين شعب مصر والشعوب الصديقة ١٤- حماية المستهلك

وتشجيعا للعمل الاجتماعي الأهلي، تمنح المنظمات القائمة عليه بعض الامتيازات مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية ومنحها تخفيضات متفاوتة في أسعار الخدمات العامة من استهلاك كهرباء ومياه وتليفون ونقل... الخ[٧].

وبوجه عام فالتنظيمات المذكورة تقع تحت إشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية وعادة ما تحصل منها على دعم مؤقت حتى تستطيع الاستقلال بمواردها الذاتية[٨]. ومن أهم الإنجازات التنموية التي يمكن أن

تساهم المنظمات المذكورة في تحقيقها في مجال الاهتمام بتحسين أوضاع البشر هو ما أشارت إليه إحدى الدراسات[٩] من مساهمة في خلق كوادر فنية جديدة والمساهمة في خلق مجالات عمل للعاطلين من خلال الأنشطة التي يستوجب عليها ممارستها لتوفير موارد تمويلية ذاتية.

والواقع أننا نرى أن تلك المنظمات بمثابة (وسيط) بين الجهات الحكومية والفئات المستفيدة من ناحية وبين المتبرعين من ناحية أخرى ويمكن أن تمثل من وجهه نظرنا (سوقا للتطوع) يتكون أحد طرفيه من عارضي المساعدات بمختلف أشكالها ويقع على الطرف المقابل الجهات المستفيدة من طالبي تلك المساعدات.

الفصل الثاني
بعض التجارب التطبيقية
في مجال العمل الاجتماعي الخاص مع التركيز على
مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية

بالانتقال إلى الواقع العلمي للمنظمات المعنية وما تمارسه من أنشطة وتقدمه من أدوار في مجال التنمية البشرية نقدم أولا صورة تطبيقية مختصرة لبعض مجالات التنمية البشرية التي تتم من خلال المنظمات المذكورة مع توضيح مثال لمنظمة داخل كل مجال –ثم تنتهي بتقديم صورة تفصيلية عن المؤسسة التي وقع عليها الاختيار لتكون بمثابة دراسة حالة أكثر استفاضة وتحليلا.

٢-١ رعاية الموهوبين: دار المصطفى لرعاية الموهوبين

يتزايد الاهتمام مؤخرا باستثمار القدرات الإبداعية وتنميتها كعنصر دافع لعجلة التنمية البشرية. ومن أبرز صور الاهتمام المحلي لذلك الموضوع عقد مؤتمر رعاية الموهوبين بالقاهرة مؤخرا والأخذ بتوصياته كقرارات ملزمة وتعتبر (دار المصطفى لرعاية الموهوبين) من المؤسسات الذكية التي فطنت إلى تلك الأهمية منذ زمن بعيد في السبعينات مما يدفعنا إلى إلقاء الضوء على وضعها و ما تقوم به من أدوار.

نشأه الجمعية:

بدأ نشاطها في السبعينات على أرض تبلغ مساحتها ١٥.١٢٠ مترا في مدينة العاشر من رمضان وذلك بحصر الطلبة والطالبات في جميع المراحل

ممن يفتقدون وسائل معيشية دافعة للنجاح والتفوق مثل الآلات الكاتبة والنظارات الطبية والأدوية.

الأهداف الرئيسية:

تقوم الجمعية على فلسفة رئيسية ترى أن "الإحساس المسئول بالإنسان الذي كرمه اللّه هو مفتاح التقدم" ومن هنا فهي تسعى لتحقيق أهداف ثلاثة هي:

١-رعاية الموهوبين متواضعي الحالة الاجتماعية وكذلك من بين القادرين .

٢-التكافل البناء في الأمة الإسلامية عملا بقول الرسول ﷺ : "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" .

٣-الارتفاع بمستوى أداء العمل بالجمعية إلى مقام القدوة أملا في تكرار التجربة في أماكن أخرى في مصر والبلاد الإسلامية.

أهم الأنشطة:

تتحرك آلية عمل الجمعية من خلال رعاية المواهب العقلية والفنية والميكانيكية والقيادية.

١- المواهب العقلية : وتتمثل في ارتفاع نسبة الذكاء العام وتقدم الجمعية وسائل رعاية عديدة ومتنوعة للخدمة في ذلك المجال منها إنشاء مكتبة علمية شاملة وقاعات متعددة الأغراض للكمبيوتر والاجتماعات والقراءة المنفردة ...الخ بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى المتعلقة بالتصوير والتجليد والأمن..... الـــــخ .

٢- المواهب الفنية : وتتعلق بمجالات الفنون والرياضة ويتم احتضان

الموهبين فيها من خلال قاعات ثلاثة متخصصة في تعليم فنون الزخرفة والرسم وتعليم القرآن ... الخ.

٣- المواهب الميكانيكية : وترتبط بالابتكار والاختراع ويتم تنمية المواهب فيها من خلال ستة ورش متخصصة ومنفصلة.

٤- المواهب القيادية : وتنطوي على قدرات خاصة بالزعامة وبالتأثير على الجماعة وتحتضن المواهب المذكورة من خلال عديد من الأنشطة مثل المخيمات والمحاضرات والرياضات الموجهة.

مصادر التمويل:

تعتمد الجمعية على أربعة مصادر رئيسية للتمويل نوجزها فيما يلي:

١-التبرعات المالية والعينية في شكل متنوع من خبرة وأجهزة وغيرها.

٢- رسوم من الطلاب المستفيدين القادرين اقتصاديا

٣- إيرادات من خدمات إضافية ومبيعات لمنتجات الطلاب الأعضاء

٤- إعداد معسكرات صيفية وأخرى في الأجازات والأعياد مقابل رسوم مع الاستعانة ببعض الفنادق المتبرعة.

٢-٢ رعاية المعاقين ذهنيا: جمعية الحق في الحياة للمعوقين ذهنيا

من أخطر المشاكل التي تعرقل الحياة الطبيعية للأسرة والمجتمع وجود أفراد بينهم يعانون من انحرافات ذهنية. ومن هنا بزغت (جمعية الحق في الحياة للمعوقين ذهنيا) إلى النور لمساعدة المصابين على العيش الكريم في

الحياة بقدر الإمكان والتخفيف من حدة الآثار السلبية لمشاكلهم عليهم وعلى الأسرة والمجتمع.

نشأة الجمعية :

نشأت في عام ١٩٨١ على يد مجموعة من أهالي المعوقين ذهنيا المقيمين بحي مصر الجديدة بالقاهرة و ذلك على أرض مدرسة راهبات الدليفراند .

الأهداف الرئيسية :

هناك هدف جوهري للجمعية وهو ضمان حق المعاقين ذهنيا في العيش بشكل سوى ومنحهم حق التعليم والعمل والتمتع بالحياة بقدر الإمكان .

أهم الأنشطة:

مع نجاح التجربة اتسع نشاط الجمعية وانتقل من مكانه المحدود بمدرسة راهبات الدليفراند إلى مبنى مستقل في عام ١٩٨٧ ليشمل خدمات متعددة تتمثل في حضانة لصغار المعاقين ذهنيا ومدرسة لكبارهم وحضانة لأبناء العاملين بالجمعية لإتاحة فرصة تفرغهم لرعاية الحالات المستفيدة بالإضافة إلى إنشاء مركز دراسات التربية الخاصة لتفريخ الخبرات المطلوبة لرعاية تلك الفئات الحساسة وتعميم نشرها على المستوى المحلي والعربي- وورش تأهيلية وأخرى إنتاجية لتدريب المعاقين على بعض الحرف التكسبية.

مصادر التمويل:

يمكن تصنيف مصادر ووسائل استقطاب الموارد التمويلية للجمعية فيما يلي:

١-سوق خيري في مارس من كل عام وحفل خيري في نوفمبر من كل عام.

٢- توزيع كتيبات إعلانية لزيادة الوعي بأنشطة الجمعية والحث على التبرعات.

٣- مصروفات مدرسية كاملة من القادرين.

٤- مصروفات رمزية من غير القادرين (مع إعفاء تام لبعضهم في حالات التمكن من ذلك)

٥- أنشطة تسويقية لمنتجات الشباب.

٦- رسوم عن الالتحاق بدار الإقامة والاستفادة بخدمات إضافية تتعلق بمجال عمل الجمعية.

٧- كل هذا بالإضافة إلى البند الرئيسي لتمويل الجمعية شأنها شأن مثيلاتها وهو التبرعات.

٢-٣ رعاية الأيتام: جمعية كفالة اليتيم والتنمية

يؤدي غياب عائل الأسرة إلى تحطيم الكيان الذاتي والمعنوي لأفراد الأسرة خاصة لصغارها الذين قد يفتقدون من يرعاهم لضيق ذات يد الأم أو لزوجها في كثير من الأحوال. وهؤلاء اليتامى هم أصلا أحد عناصر الإنتاج المستقبلية التي يمكن أن تهدر في حالة سوء إعدادها بشكل سليم منذ الصغر وذلك ما يفسر تزايد اهتمام المنظمات الأهلية برعاية تلك الفئة الهامة. ومنها جاءت جمعية (كفالة اليتيم والتنمية).

نشأة الجمعية:

بدأ نشاط الجمعية في عام ١٩٨٩ وذلك بمساعدة الأيتام والأرامل في

محافظة دمياط من خلال إقامتها المؤقتة في مكان تابع لمديرية الشئون الاجتماعية ثم تم الانتقال إلى مبنى مستقل في عام ١٩٩٦.

الأهداف الرئيسية:

تدور أنشطة الجمعية في إطار ثلاثة مجموعات من الأهداف هي:

١-توفير جو اسري للأيتام و تقديم مساعدات متنوعة لهم وللأرامل أيضا (مثل مساعدات دراسة وزواج وعلاج).

٢-إقامة مشروعات إنتاجية لتشغيل الفئات المستهدفة وتقديم قروضا حسنة عند اللزوم.

٣-التأهيل والتدريب المهني لتفريغ الخبرات والمهارات بين اليتامى والأرامل.

أهم الأنشطة:

كما أوضحنا من قبل فإن الجمعية تهتم بتقديم المساعدات المتنوعة للأيتام ولأسرهم بهدف التوصل إلى أسرة قوية منتجة وقد أوضحت أن ثمار نشاط متوسط العام فيها تتمثل في رعاية ١٧ أسرة بتمويل ٢٠٤٠٠جنيه كما تقدم مساعدات دائمة (كفالة دائمة) بلغت في عام ٩٥ زهاء ٨٤٢٦٥ جنيه ولكن قيمة تلك المساعدات انخفضت إلى ٥٣٨٩٠ جنيه في العام التالي. كما قدمت الجمعية مساعدات مؤقتة بلغت ٧٦٨١٥ جنيه عام ٩٥ ثم انخفضت إلى ٣٨٩١٠ جنيه في العام التالي وكذلك قدمت مساعدات زواج قيمتها ١٩٣٦٥٥ جنيه في عام ٩٥ ولكنها انخفضت إلى ١٤٧٦٤ جنيه فقط في العام التالي ويبدو من تلك الأرقام أن هناك انحسار واضح في قيمة الموارد العينية من مأكل وملبس وعلاج ...الخ حيث ارتفعت قيمتها المطلقة في عام

٩٥ إلى ١٧٠٢٠.٢٥ جنيه ثم قفزت إلى ١٩٧٦٧.٤٥٤ جنيه في عام ١٩٩٦.

وبسؤال المسئولين بالجمعية عن سبب الانحسار العام للمساعدات المقدمة إلى الفئات المستهدفة في عام ٩٦ عنه في العام السابق اتضح أن ذلك يرجع إلى تخصيص جزء من موارد الجمعية بالإضافة إلى التبرعات المقدمة – للتوسع في خدمات وأنشطة أخرى توجه لتلك الفئات و تتمثل في إنشاء مركز تدريب وتشغيل تريكو وخياطة ومشروع صناعة أكياس بلاستك ومركز تعليمي كمبيوتر ومركز تحفيظ القرآن الكريم ومحو الأمية ونادي ثقافي اجتماعي ترفيهي بالإضافة إلى الحصول على فدانين من محافظة دمياط بشطا وذلك لاستغلالها في إقامة مشروعات إنتاجية لليتامى.

مصادر التمويل:

تعتمد الجمعية على مصدرين رئيسين للتمويل يتمثل أهمهما في التبرعات المادية والعينية (من زكاة وصدقات وهبات) وتتميز ثانيهما بأنه الأكثر ثباتا واستمرارية نسبيا ويتكون من اشتراكات الأعضاء –وجدير بالملاحظة أن أعضاء الجمعية يربو حاليا على ثلاثة آلاف عضو باشتراك سنوي ٦ جنيهات فقط– هذا وهناك مصدرا ثالث للتمويل يصدر في شكل مساهمات المحافظة والشئون الاجتماعية.

٢-٤ الوعي الإسلامي والتكامل الاجتماعي: الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية:

ما من شك في أن الأمية "الدينية" تمثل شكلا خطيرا من المشكلة الأم(١٠)، ومن المؤسسات الشهيرة التي تبنت قضية محو الأمية الدينية

الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية.

نشأة الجمعية:

تم تأسيس الجمعية في غرة محرم عام ١٣٣١هـ على يد الإمام محمد خطاب السبكي وكان ذلك بشارع الجلاء بالقاهرة ثم توارث الأبناء مهمة إدارة الجمعية التي أصبح لها فروعا متعددة الأماكن والأغراض مع الحرص على تجنب الأمور السياسية.

الأهداف الرئيسية:

تعتبر الجمعية الشرعية من المؤسسات التطوعية الدينية ومن ثم فقد قامت لتحقيق أهداف دينية تعليمية وتطبيقية تتمثل في هدف إجمالي هو التوعية الإسلامية والتكامل الاجتماعي في جميع أشكاله مثل تقديم خدمات دينية وثقافية واجتماعية وطبية. وببعض التفصيل فإن من أهداف الجمعية نشر التعاليم الدينية الصحيحة الخالية من البدع والخرافات وتحفيظ القران الكريم والعمل على انتشاره وتعمير المساجد ومحو الأمية وتكوين لجان الزكاة وتيسير رحلات الحج والعمرة ورعاية الأسر والطفولة.

أهم الأنشطة:

بداءة يحق للجمعيات المركزية فقط أن تباشر نشاطها خارج نطاق المحافظة التي بها المقر الرئيسي لها عن طريق إنشاء فروع لها وانتشارها وكما ذكر عاليه فقد اتسع نشاط الجمعية وتم تكوين فروع متعددة لها بهدف تحقيق أحد أو كل الأهداف المدرجة للجمعية ومن أهمها التوعية الدينية كمحاولة للقضاء على الأمية الدينية بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين من الأفراد والأسر ودفن الموتى المسلمين والفقراء

وتيسير رحلات الحج والعمرة الخ .ومن فروعها النشطة

(الهدى الإسلامي) بمدينة نصر حيث يضم ذلك الفرع جامعا لمحو الأمية الدينية والهجائية ومستشفى علاجية شاملة ودار لكفالة الأيتام.

وفي زيارة ميدانية لدار كفالة اليتيم التابعة لذلك الفرع لوحظ أن الأيتام الذين تقوم الدار برعايتهم يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع لا يتوافر لدى الكثير من الأسر المتوسطة كما انهم يدرسون في أرقى مدارس مدينة نصر بالمجان ويقوم المستشفى التابع للجمعية برعايتهم الصحية الشاملة مجانا ويقوم على خدمتهم ورعايتهم عدد من العاملات بأجر حيث يتم تنظيف مكان إقامتهم وإعداد طعام يومي فاخر لهم بالإضافة إلى وجود مشرفة عامة متخصصة في متابعة أحوالهم والتأكد من نظافتهم والتقرب منهم لإزالة الحواجز النفسية التي تكونت لديهم نتيجة لظروفهم الخاصة كما أن تلك المشرفة كانت بالغة المهارة في اجتذاب المتطوعين ليس فقط للتبرع بأموالهم وبمساعداتهم العينية للدار ولكنها أيضا كانت تدعوهم وتحثهم على التقرب من الأيتام المقيمين بالدار وتبادل الحوارات والجلسات الودية معهم بحيث يشعرون بانتمائهم إلى المجتمع ككل وتخفف لديهم حدة الشعور بالحرمان من الدفء الأسرى والأمان الاقتصادي.

ومن أهم ما لوحظ أثناء الزيارات المتكررة للدار هو أن المقيمين من الأيتام أحيانا ما يوجد بينهم عدد من الاخوة الذين جاءوا من أسرة واحدة لترعاهم الدار أما نتيجة لوفاة الأم أيضا أو لعدم قدرة منيعولهم على تحمل نفقاتهم المختلفة وكان من بين الصور المؤثرة أربعة أطفال أشقاء مات أبوهم غرقا ثم قتلت أمهم بواسطة خالهم لسوء السلوك فأصبحوا فجأة بلا عائل

وافتقدوا أيضا حب وترحاب أفراد الأسرة لهم كما كانت هناك طفلة لا تتعدى الأعوام الثلاث عذبتها أمها واستخدمتها للتسول ثم بلغت بها القسوة أن تلقيها على قارعة الطريق عندما ظنت أنها ماتت من كثرة التعذيب فعثر عليها أحد المارة ولم يجد حلا لتلك المشكلة سوى إيداعها بين الأيدي الرحمة بالدار المذكورة . ولقد أوضحت الزيارات المتكررة للدار أن هناك عددا كبيرا من المتطوعين يتسابق في محاولة إسعاد نزلاء الدار حتى أن بعضهم ينظم لهم رحلات رائعة بشكل دوري أو موسمي كما أن أجهزة الإعلام تتردد عليهم للاحتفال بهم ولتوعية المجتمع بقضاياهم المختلفة أما المشرفة فإلى جانب مهمتها الأصلية التي تتمثل في متابعة أحوال ضيوف الدار فقد كانت دائمة السعي للربط بين نزلاء الدار وبين المقيمين من العالم الخارجي.

مصادر التمويل:

تعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها وتقديم خدماتها على مصادر متعددة من أهمها اشتراكات الأعضاء، التبرعات، الهبات، الوفيات، إيرادات أملاك الجمعية، الإعانات الحكومية إلى جانب بعض الموارد الأخرى التي يقرها مجلس الإدارة كأشكال استثنائية أو متجددة مثل إقامة الحفلات الخيرية وعادة ما يتم تحصيل التبرعات بمقتضى قوائم بأرقام مسلسلة يوقع عليها من المحصل بالكربون ويتم بخاتم الجمعية لتوفير عنصر الثقة لدى المتبرع.

هذا ولا يجوز التصرف في مال الجمعية إلا بقرار من مجلس الإدارة عدا المصروفات الشهرية فيتم صرفها بإذن من رئيس الدار مباشرة ولقد أوضح المسئول أن متوسط الإنفاق الشهري غير ثابت فهو يتوقف بصفة أساسية على المعونات خاصة العينية التي ترد إلى الدار. وباستخدام بعض

التبرعات العينية مثل أجهزة كمبيوتر وفيديو تم إنشاء مركز (تكوين مهني) لإعداد الشخص المنتج و وتوجيهه إلى استثمار وقته في تعليم مهنة تفيده في حياته المعيشية.

٢-٥ رعاية الأسر المصرية: مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية:

طالما أن الأسرة تشكل النواة الأولى للمجتمع فإن النهوض به لابد أن يبدأ بتحسين أحوال الأسر المكونة له و رفع مستوياتها المعيشية أولا مع مساعدة المتعثر منها أو من أفرادها على تصحيح الوضع والمسار نحو الطريق المعيشي السليم. وفي الآونة الأخيرة زادت حالات الاقالات والإحالة إلى المعاش المبكر نتيجة للتخصيصية بالإضافة إلى التكدس المتنامي لطالبي العمل من الخريجين والحرفيين والعائدين من الخارج مما كان له آثار اقتصادية سيئة بدرجات متفاوتة على عدد متنام من الأسر المصرية ويزيد الأمر سوءا تزايد أعداد اليتامى ومجهولي النسب الذين يفتقدون رعاية رب الأسرة أو أحضان الأسرة الطبيعية الدافئة.

ولقد أصبحت مثل تلك المواضيع وملحقاتها مثار اهتمام العديد من أهل الخير وتم ترجمة ذلك الاهتمام بتشكيل جمعيات ومؤسسات خيرية لرعاية الأسرة ومساعدتها في حل قضاياها من بين تلك المنظمات الناجحة (مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية). ولقد أبدى المسئولون بتلك الجمعية تعاونا كبيرا في إمداد المؤلفة بالبيانات الرقمية الموضحة لكيان الجمعية ولأنشطتها بل لقد لمست المؤلفة توافر عنصر (الشفافية) في آلية إدارة وممارسة الأنشطة والخدمات المستهدفة وأيضا في توضيح الموقف

المالي لها بدقة حتى أنها تصدر كتيبا سنويا يقدم تقريرا عن المؤسسة وسير أمورها وهذا الكتيب متاحا لمن يطلبه كوسيلة تعريفية بها وكوسيلة لزيادة عنصر الثقة لدى الراغبين في التطوع والتبرع والمشاركة في رسالتها النبيلة.

نشأة المؤسسة:

تم تسجيل المؤسسة المذكورة بوزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم ٢٢٠ لعام ١٩٩٢ بمدينة نصر حيث اشترك في تأسيسها أربع وعشرون فاعل خير من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وأصحاب بعض المهن المرموقة الأخرى وكلهم مصريين حيث يعقد مجلس الإدارة اجتماعا دوريا كل ثلاثة أسابيع لبحث شئون المؤسسة ومتابعة طلبات العضوية والتبرعات المتجددة والمتدفقة. ولقد زاد أعضاء الجمعية العمومية للمؤسسة من ٧٦ عضوا في عام التأسيس (١٩٩٢) إلى ٩٧ عضوا في العام التالي (بزيادة ٢٣ عضوا) ثم ١١٧ عضوا (بزيادة ٢٠ عضوا) في عام ١٩٩٤. وبلغ عدد الأعضاء ١٢٩ عضوا في عام ٩٥ بزيادة ١٢ عضوا فقط ثم حدثت زيادة متقاربة (١٣عضوا) في العام التالي وفي عام ٩٧ زاد الأعضاء إلى ١٦٧ (بزيادة كبيرة نسبيا بلغت ٣١ عضوا) ولم تتوافر بيانات في عام ١٩٩٨ لكن الأعضاء بلغوا ١٥٨ في عام ١٩٩٩ كما صرح المسئول بالمؤسسة مما يوضح انسحاب بعض الأعضاء في خلال العامين الأخيرين. وتركز المؤسسة جهودها لاستكمال مشروع العاشر من رمضان ليكون المقر الرئيسي لها ولأنشطتها المتنامية بينما تقوم حتى مارس عام ٢٠٠٠ برعاية عدد محدد من الحالات داخل شقتين متجاورتين في منطقة

مدينة نصر إحداها تخصص للإدارة والأخرى مخصصة لتسع أطفال وثلاث أمهات بديلات يقيمن برعايتهن!!

الأهداف الرئيسية:

تمثل رعاية الأسر المصرية الركيزة الأساسية لقيام المؤسسة المعنية التي ينبثق عنها عدة أهداف متفرعة تبغي المؤسسة تحقيقها وهي:

١-التنمية البشرية ورعاية الطاقات التي تفتقد إلى عنصر الكفاية الاقتصادية ومن أشكال تحقيق ذلك الهدف تقديم المعونات المادية والمعنوية للنابهين من الشباب ومساعدة الأسر الفقيرة ورعاية الأرامل والأيتام وتقديم خدمات صحية مجانية أو زهيدة المقابل من خلال مستوطنات متخصصة وكذا تهدف المؤسسة لرعاية أصحاب الظروف الخاصة وكبار السن والحرفيين.

٢-المساهمة في انتشار المزيد من المؤسسات الاجتماعية الخيرية.

٣-تكوين مجموعات عمل من الباحثين وأهل الخير لرعاية الفئات الحساسة من الناحية النفسية والاجتماعية.

٤-إنشاء ودعم المجمعات الخيرية التي تحتوى على كافة الخدمات الدينية.

٥-دفن الموتى من فقراء المسلمين.

أهم الأنشطة:

توضح البيانات والأرقام ما للمؤسسة من أنشطة واسعة متنوعة وناجحة ويتأكد ذلك من الصورة الموضحة بالجدول التالي:

جدول (٢)

تطور الإعانات والمساعدات المقدمة من مؤسسة المدينة المنورة الخيرية منذ إنشائها

بيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	إجمالي
رعاية الأيتام	٤٦٩٥٠	٤٩٦٢٥	٥٣٣٤٦	٤٨٢٠٩	٣٩٠٦٩	٣٣٠١٧	٢٨١٨٣	٣٤٢٣٠	٣٣٢٦٢٩
مساعدات شهرية للفقراء	٢٤٦٠٠	٥٣٦٩٠	٥٦٥٠٥	٥٧٢٠٠	٢٧٤٩٥	٦١١٧٧	٥١١٩٠	٦٣٤٠٠	٤٢٥٢٥٧
إعانات كوارث لمناطق إسلامية (البوسنة و الهرسك)	٣٢١٤٣	–	٦١٥٠٠	٤٨٠٠٠	–	–	–	–	١٦١٦٤٣
ترميم و بناء مساجد	٤٥٤٢	٣٢١٥٠	٦٢٩٠	١٣٧٣	–	–	–	–	٤٤٣٥٥
إعانات لمرة واحدة للمحتاجين									
إعانات للطلاب	١٠٣١٠	١٠٥٤٧	٩٧٩٩	١٣٩٤٥	١١٣٢٠	١٧٩٨٩	٩٨٣٠	١٧٣٧٠	١٠١١١٠
مساعدات عينية	١٨٢٠	١٨٦٢٦	١٨٨٥	٩٠٣٦	١٠٨٥	٢٢٨٠	٣٠٥٠	٣٨٨٥	٤١٦٦٧
إطعام فقراء	٥٩٩٨	١٢٩٧٢	٦٩٧٨	١٨٦٧٠	١٤٠٠	١١٩٠	٢٤٠١	٤٥٩٦	٥٤٢٠٥
إعانات شيخوخة	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	–	–	٣٠٠٠	–	–	–	١٥٠٠٠
عمليات جراحية	٢٩١٥	٣٥٩٠	٣٧٧٥	٥٣٤٥	٦٩٩٠	٥٥٨٥	٥٩٤٠	–	٣٤١٤٠
إعانات للمرضى وأجهزة تعويضية	٤٥٤٦	٣٠٠	–	–	–	–	–	–	٤٨٤٦
إعانات تحفيظ قرآن	١٩٢٥	١٧٦٠	–	١٥٦٠	١٦٢٣	–	١٤٦٠	–	٨٣٢٨
إعانات زواج	–	١٢٠٠	١٢٠٠	٥٤٥٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٥٨٥٠
أدوية وعلاج	–	–	–	–	٢٠٠٠	–	–	–	٢٠٠٠
إعانات لعابري السبيل	١٠١٣	–	–	–	–	–	–	–	١٠١٣
إعانات لمتضرري الحريق	–	–	–	٩١٧٨	١٢٠٠	–	–	–	١٠٣٧٨
دفاتر توفير للأيتام	–	–	–	١٥٠٠	–	–	–	–	١٥٠٠
	–	–	–	–	–	١١٧٠	١١٠٧	٤٥٧٧٠	٥٧٩٤٧
الإجمالي	١٣٨٧٦٢	١٩٤٤٦٠	٢٠١٢٧٨	٢١٩٤٦٦	١٢٧٩٨٢	١٢٥٢٠٨	١١٤٢٦١	١٩٠٤٥١	١٣١١٨٦٨

* لأقرب جنيه صحيح .

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر و الخدمات الاجتماعية منذ عام١٩٩٢.

بإلقاء نظرة شاملة على الجدول السابق نلاحظ أن هناك بنودا تنفق عليها المؤسسة بانتظام منذ تاريخ إنشائها حتى عام ١٩٩٩ ووجد أنها تتعلق برعاية الأيتام والمساعدات الشهرية للفقراء والإعانات التي تمنح مرة واحدة للأحوال العارضة، وإعانات الطلاب، والمساعدات العينية –وعلى الجهة

المقابلة نجد بنودا مرة أو مرتين طيلة فترة نشاط الجمعية مما يعني أنها بنودا مستثناة وتقوم الجمعية بالإنفاق عليها بشكل عارض مثل الحال في إعانات الزواج حيث قدمت الجمعية آلفين جنيه لحالة واحدة فقط عام ١٩٩٦ فقط- وكذا تم صرف أدوية وعلاج لعدد ستة من المرضي بما قيمته ١٠١٣ جنيه مصري وكان ذلك في خلال العام الأول من إنشاء الجمعية ثم غاب ذلك البند من أنشطة ومساعدات المؤسسة ويبدو أن متضرري الحريق الذين حصلوا علي إعانات في عام ١٩٩٥ جاءوا للمؤسسة كنتيجة لحادث عارض. وقد تأكد لنا ذلك بالرجوع إلى تفاصيل بيانات المؤسسة حيث اتضح أنها أعطيت لمواطن واحد. أما عابري السبيل فكانوا حالة من ليبريا حصلت علي إجمالي إعانة قدرها ٩١٧٨ جنيه مصري وحالة أخرى من أفريقيا في العام التالي ولكن بنصيب أقل كثيرا حيث بلغ ١٢٠٠ جنيه فقط.

ويتضح من بند إعانات كوارث لمناطق المسلمين أن المؤسسة تتابع أحوال المسلمين في مناطق الكوارث وتسارع بتقديم المعونات إليهم -في حدود مواردها الوليدة- وقد بدأت بتقديم إعانات للمسلمين في البوسنة والهرسك في أول عام لإنشائها وقد استحوذ هؤلاء المسلمون بالبوسنة والهرسك علي غالبية مساعدات المؤسسة المتعلقة بالبند المذكور.

ومن الملاحظات الأخرى الجديرة بالذكر أن هناك بنودا للمساعدات بدأ تقديمها بحماس في السنوات الأولى من نشاط المؤسسة ثم اختفت في السنوات الأخيرة مثل إطعام الفقراء والعمليات الجراحية وترميم وبناء المساجد -وعلي عكس هذا الاتجاه فقد ظهر بند جديد في السنوات الثلاث الأخيرة يتمثل في دفاتر توفير للأيتام حيث يمثل ذلك تطور إيجابيا في أنشطة

المؤسسة تجاه تلك الفئة الحساسة وبوجه عام توضح أرقام الجدول أن الأيتام يستأثرون بنصيب الأسد من اهتمام المؤسسة ومساعداتها حيث يمثل بندي رعاية الأيتام ودفاتر توفير الأيتام ٢٩.٨% من إجمالي معونات المؤسسة المقدمة إلى الجهات المحتاجة.

وبالرجوع إلى تقرير المؤسسة للتعرف علي مزيد من التفاصيل عن الإعانات المقدمة، لوحظ أن إعانات إطعام الفقراء كانت تقدم لموائد الرحمن في شهر رمضان فقط – ولقد قدمت إعانات عمليات جراحية إلى ٩ مرضى في بداية عمل المؤسسة ثم إلى مريض واحد في العام التالي فقط أما إعانات المرض والأجهزة التعويضية فقد قامت بتغطية أعداد أكبر من خلال برنامج مصر بخير لمرضي الفشل الكلوي ومستشفي جمعية سبل السلام الإسلامية الخيرية والمركز الإسلامي المتكامل بمحافظة الشرقية –وغيرها من المؤسسات الصحية الخيرية– وتركزت إعانات كبار السن في أعداد متزايدة (بدأت بـــ ٢٢٢ حالة في عام ٩٢) بوحدة طب المسنين بجامعة عين شمس. هذا وقد قدمت المؤسسة إعانات لمرة واحدة للمحتاجين سواء كانوا أفرادا (٤١١ حالة في عام ٩٢ ، ارتفع إلى ٥٩٨ حالة في العام التالي ثم بلغ ٤٦١ حالة في عام ٩٣ .. الخ) وكذلك فقد قدمت تلك الإعانات لمؤسسات خيرية أخرى مثل جماعة أنصار السنة المحمدية وجمعية دار الفرقان بدار السلام..الخ.

وعلي وجه الإجمال، فقد أوضحت التقارير السنوية للمؤسسة جديتها في تقديم العديد من الخدمات التطوعية واتباعها لخطط طموحة يتمتع بثمارها من تقوم المؤسسة برعايتهم بشكل مباشر، وأيضا المؤسسات الخيرية الأخرى إلى جانب حالات عديدة طارئة جاءت للمؤسسة طالبة معونتها في شئون

شتي فسارعت المؤسسة باكتنافها ورعايتها.

ومن أهم الإنجازات الطموح التي شارفت المؤسسة علي الانتهاء منها بعد أن كانت خطة محتملة في عام ١٩٩٢ ، مشروع العاشر من رمضان الذي يتم علي مساحة ٧٦٥٠ متر مربع بالعاشر من رمضان ليضم داراً لرعاية الأيتام ومسجدا ومدرستين ووحدة للتدريب والإنتاج بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات الإنتاجية والخدمية لصالح نزلاء الدار والمجتمع المحيط متمثلا في مركز طبي ملحق به صيدلية ووحدة إسعاف.

وبمقابلة المسئولين في مارس عام ٢٠٠٠ لوحظ تغيرا كبيرا في مقر المؤسسة في مدينة نصر حيث زادت أعداد المكاتب المتخصصة و اتسعت دائرة الإداريين والمشرفين كل في دائرة أكثر دقة في التخصص والمسئولية كما لوحظ أن العاملين بالإدارة في غالبيتهم يحملون شهادات جامعية أو أعلي

ولقد صرح المختصون بأن مشروع العاشر من رمضان قد قارب علي الانتهاء حيث سيتم نقل الأنشطة التنفيذية كلها إلى المنطقة الجديدة بحيث يتبقى بالقاهرة مجموعة من الإداريين الذين يعملون علي ربط أنشطة المؤسسة في القاهرة بالمؤسسة الأم بالعاشر من رمضان، كما صرح بوجود وسائل نقل تابعة للمؤسسة لتيسير نقل العاملين من فروع المؤسسة من ناحية، وبينها وبين الجهات المتعاملة معها من جهة أخرى.

مصادر التمويل:

تعتمد المؤسسة –بالدرجة الأولى في تمويل أنشطتها علي التبرعات النقدية والعينية من أهل الخير بالإضافة إلى اشتراكات أعضاء المؤسسة ورسوم الاشتراك السنوي، وبعض مبالغ الدعم المؤقتة المقدمة من وزارة

الشئون الاجتماعية- و قد تزايدت مصادر التمويل بعد فتح حسابين للمؤسسة في المؤسسات المالية المختلفة والاستفادة بالتراكم المالي من خلالها بالعوائد الدورية التي تتحقق من خلال الادخار بتلك المؤسسات.

وكما أوضحنا من قبل، فقد كانت مؤسسة المدينة المنورة الخيرية أكثر الجهات التطوعية التي تمت زيارتها ميدانيا شفافية ووضوحا في عرض موقفها المالي لذا فقد وقع عليها الاختيار لدراستها بشكل اكثر تعميقا – وبالاستعانة بالتقارير المالية السنوية للمؤسسة منذ إنشائها (١٩٩٢) حتى عام ١٩٩٩ تم رسم صورة شاملة للإيرادات المتاحة للمؤسسة وتطورها في خلال الفترة المذكورة مع مقارنتها بالمدفوعات المبذولة علي إنجاز الأنشطة المختلفة لها وذلك بغية الوقوف علي الوضع المالي للمؤسسة والمتاح لها من فائض للتمويل المستقبلي- ذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣) .

AL-AZHAR UNIVERSITY

وكما يوضح الجدول السابق، يمثل بند التبرعات (عينية ونقدية) الجزء الأكبر من إيرادات المؤسسة حيث يصل إلى ٩٩٥٢٤١١ جنيه طوال فترة حياة المؤسسة بنسبة ٧٥.٦ % من إجمالي الإيرادات المتاحة لها. ويمكن أن يلحق بذلك البند اشتراكات الأعضاء (بالإضافة إلى رسوم العضوية) الذي بلغ إجماله في عام ١٩٩٩ مبلغ ٦٣٧٦٠ جنيه مصري بنسبة ٠.٥% غير أن مقارنة سريعة لهذه النسبة مع النسبة الأولى للتبرعات الاختيارية بعيدا عن الالتزام بعضوية أو اشتراكات توضح مدي ضآلة بند الاشتراكات في عضوية المؤسسة وانخفاض وزنه التمويلى للمؤسسة إلا أن ذلك البند يمكن أن يكتسب أهمية أكبر إذا ما اعتبر وسيلة لاجتذاب أعضاء جدد لتقديم تبرعاتهم المتزايدة بتزايد درجة انتمائهم إلى المؤسسة كما أن هؤلاء الأعضاء يصبحون وسائل دعاية و إعلان عن أنشطة المؤسسة واجتذاب لمزيد من التبرعات من المصادر الأخرى. وعلي أية حال فان انخفاض هذا البند يأتي كنتيجة طبيعية لانخفاض الاشتراك ورسوم العضوية المطلوبين حيث أن الهدف من العضوية هو اجتذاب عدد أكبر من المشاركين في نشاط المؤسسة والداعين إلى دعمها بالدرجة الأولى بحيث تأتي التبرعات التي يدفعونها كنتيجة تلقائية نتيجة وقوفهم علي الوضع الفعلي للمؤسسة.

وبتتبع الخط الزمني لقيمة المرتبات والمكافآت يلاحظ عدم ثباتها، بل وتباينها الكبير من عام لأخر من ناحية، وفي بداية الأعوام الثلاثة لنشأتها عنها في سلسة الأعوام التالية من ناحية أخرى. فقد كانت المرتبات والمكافآت ٣٥٨٢ جنيه مصري فقط في عام ٩٢ (بمتوسط ٢٩٨.٥ جنيه فقط كإجمالي للمدفوع من المرتبات في الشهر الواحد)، ولم يرتفع متوسط المرتبات المدفوعة لكل العاملين في الشهر إلا إلى ٣٨٠ جنيه في عام

١٩٩٤. بينما يكاد بند المرتبات يتضاعف في نهاية عام ٩٥ حيث يصل إلى ٨٣٩٨ جنيه ثم يرتفع مرة أخرى إلى ١٢٠٥٧ جنيه في نهاية عام ٩٦ ولا ندري سبب انخفاضه إلى ٩٣٨٠ جنيه في العام التالي. وعلي آية حال، فقد بلغت المرتبات والمكافآت أقصي قيمة لها في نهاية عام ٩٩ حيث بلغت ٢٣٨٥٧ جنيه آي بمتوسط ١٩٨٨ جنيه في الشهر.

وبسؤال المسئول بالمؤسسة عن عدد العاملين في المقر الرئيسي لها الذي مازال متواجدا بمدينة نصر وعن نوع العاملين ذكر لي أن عدد العاملين حتى الآن مازال محدودا حيث سيتم التوسع في ذلك العدد مع الانتقال إلى المقر الرئيسي للمؤسسة بالعاشر من رمضان، أما في المقر الحالي الذي يضم شقتين متجاورتين صغيرتي المساحة فيوجد ثلاثة أمهات بديلات تقوم كل منهن برعاية ثلاثة أطفال (حيث يضم الدار تسع حالات فقط كبداية قبل البدء في النشاط الموسع بمنطقة العاشر من رمضان) وذكر أن كل منهن تحصلن علي متوسط أجر شهري يتراوح بين ٢٠٠ – ٢٥٠ جنيه مصري. هذا بالإضافة إلى خمسة من الرجال يعملون بالحسابات والإشراف والعمل الإداري والمالي إجمالا فإذا ما افترض أن الأم البديلة (التي أوضح المسئول أنها حاصلة علي شهادة متوسطة) تحصل علي أجر شهري قدرة في المتوسط ٢٢٥ جنيه إذن سيكون إجمالي رواتب الأمهات الثلاث في الشهر يبلغ ٦٧٥ جنيه ويصل إلى ٨١٠٠ جنيه في العام الواحد. إذن ما يتبقى للعاملين الخمسة الذكور (الذين يحملون شهادات جامعية فأعلي) رواتب سنوية إجمالها ١٥٧٥٧ جنيه بمتوسط يقترب من ٢٦٣ جنيه مصري فقط. تري هل تلك الرواتب ملائمة للجهود الكبرى التي يقوم بها كل من هؤلاء العاملين؟ وهل تتكافأ مع مؤهلاتهم العلمية الكبرى؟ الواقع أن هذا المتوسط

ينخفض حتى عن المستوي الحالي لتكلفة المعيشة التي بلغ متوسطها في حضر مصر ما يوازي ٣٩١.٤ وحتى في ريف مصر ما يزال متوسط تكلفة المعيشة مرتفعا عن تلك الرواتب الشهرية حيث يبلغ ٣٥٦.٦ جنيها[١١].

وفي مقابلتنا مع المسئول أبدينا ملحوظتنا حول الارتفاع الضخم في المنفق علي بند الدعاية والإعلان والمطبوعات، ففسر ذلك بأنه بند بالغ الأهمية في تعريف أهل الخير بالمؤسسة وأنشطتها التطوعية وأن زيادته كان أمرا حتميا اجتذابا لمزيد من التبرعات التي تحتاج المؤسسة إليها بشدة في تلك الآونة حتى يمكن استكمال المشروع الرئيسي في العاشر من رمضان وحتى يمكن للمؤسسة أن تنموا وفقا للأهداف المحددة عند إنشائها. ولقد صرح المسئول بأنه تولى السلطة منذ عام ٩٦ حيث كانت التبرعات تعاني من التدني الشديد وأنه بعد أن توسع في وسائل الدعاية والإعلان عن طريق التلفزيون والصحف الرسمية واللافتات الجذابة والمطبوعات بدأ الناس في التعرف علي المؤسسة وزادت الموارد التمويلية للمؤسسة وتحسنت أحوالها بدليل أن المشروع يقارب علي الانتهاء في غضون أسابيع قليلة. وبالفعل لاحظت المؤلفة أثناء مقابلاتها الأخيرة بالمؤسسة قدوم عدد كبير من المتبرعين الذين أعلنوا أنهم تعرفوا علي المؤسسة بالصدفة أثناء مرورهم بمكان وجودها ورؤيتهم للافتاتها الإعلانية، أو أنهم عرفوا بأنشطتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

وحتى نتأكد من صحة ما ذكر عن التأثير الإيجابي لارتفاع قيمة المصروفات علي الإعلان علي زيادة المتدفقات من الإيرادات فإننا نعود إلى بند التبرعات في جانب الإيرادات بالجدول السابق، وبتصويب نظرة مقارنة بينه وبين بند النشر والإعلان في جانب المصروفات في ذات الجدول نلاحظ

أن بداية حدوث ارتفاعات جذرية في قيم النفقات الإعلانية تم منذ عام ١٩٩٦ حيث استمر عبر السنوات الأربع التالية في خط شبة مستقيم وإن كانت قيمة الإعلانات قد انخفضت بعض الشيء في عام ١٩٩٩م. أما عن التبرعات فيبدو أنها كانت مرتفعة نسبيا في عام الإنشاء وقد يكون ذلك نتيجة لحماس أهل الخير لذلك المشروع الوليد ثم انخفضت قيم التبرعات المقدمة إلى نحو الثلث في الأعوام الثلاث التالية. وبعد التوسع في الحملات الإعلامية والإعلانية عن المشروع (وما صاحبها من ارتفاع في قيم المصروفات عليها)، لوحظ حدوث ارتفاعات ضخمة – بالفعل– في قيم التبرعات في الأعوام التالية من عام ٩٧ حتى عام ٩٩ حيث زادت قيمة التبرعات بما يقرب من أربعة أضعاف قيمتها في عام ٩٦ ، ثم واصلت ارتفاعها في عام ٩٨ لضعف قيمتها في العام السابق، وما يربو على ثمانية أضعاف قيمتها في عام ٩٦ ، وفي عام ٩٩ ارتفعت قيمة التبرعات إلى حوالي أربعة أضعاف قيمتها في العام السابق لها وأصبحت قيمتها تعادل ما يزيد علي ٣٠ ضعف من قيمتها عام ٩٦ .

ومن الواضح أن قيم الاشتراكات ارتفعت أيضا من بعد عام ٩٦ الذي بدء فيه بالتوسع الجاد في الحملة الإعلامية والإعلانية عن المشروع مما يعد مؤشرا علي اجتذاب أعدادا متزايدة من الأعضاء المشاركين في مسئولية إنجاز الأنشطة المستهدفة للمشروع – فبالرجوع إلى بند اشتراكات الأعضاء يلاحظ أنها كانت تتزايد في الأعوام الثلاثة بعد عام الإنشاء ثم انخفضت إلى حوالي سدس قيمتها في العام السابق – بينما ارتفعت تلك الاشتراكات بعد ذلك لأكثر من ضعف قيمتها في العام التالي ثم أصبحت قيمتها تربو علي ثلاثة أضعاف قيمتها في عام ٩٦ وإن كان قد حدث انحسار بسيط في قيمة

تلك الاشتراكات في عام ١٩٩٩ بنسبة ١٠% من قيمتها في العام السابق الذي شهد أكبر قيمة من الاشتراكات.

وعلي أية حال، فما يهمنا في الحكم علي مدي نجاح المؤسسة في توفير الموارد التمويلية الكافية لها هو حجم الفوائض الصافية التي تتاح للمؤسسة كمصادر تمويلية جارية خاصة أن هناك مصادر إيرادية أخرى غير التبرعات متاح للمؤسسة الانتفاع بها خاصة ما تمتلكه من أرصدة وعوائدها بالبنوك المختلفة. وبنظرة سريعة علي فائض الإيرادات في الجدول السابق نلاحظ أنه بدأ في الانخفاض إلى سبع قيمته في عام الإنشاء ثم إلى أقل من ثلث قيمته في عامي ٩٤ و ٩٥ عنه في عام ٩٢ . أما في عام ٩٦ فقد ارتفع الفائض بعض الشيء عن الأعوام الثلاثة الماضية. أما الارتفاعات الحقيقية في ذلك الفائض فقد بدأت منذ عام ٩٧ حيث بلغ حوالي ضعفى قيمته في عام ٩٢ وأكثر من ثلاثة عشر أضعاف قيمته في العام السابق مباشرة ثم تضاعف قيمة الفائض – تقريبا – في عام ٩٨ عنه في العام السابق، ولقد وصل ذلك الفائض إلى أقصى قيمة مطلقة ونسبية له في عام ١٩٩٩ حيث قفز إلى ٧٠٦٧١١٩ جنيه بما يربو علي أربعة أضعاف قيمته في العام السابق. وتعتبر النتيجة المؤخرة مؤشرا منطقيا علي استمرارية المؤسسة ونجاح إدارتها خاصة وأنها قاربت بالفعل علي الانتقال إلى الدائرة الأوسع لأنشطة المؤسسة بالعاشر من رمضان كما هو مخطط له.

الفصل الثالث

الدور الفعلي والمرتقب للمنظمات الأهلية في مجالات التنمية البشرية

ننتقل بأحمال الفصلين السابقين من معلومات نظرية ورقمية وتجارب فعلية حول بعض الأشكال الهامة للعمل الاجتماعي لنقف بهما علي مصب التنمية البشرية الجارية في محاولة لشق قناة تختلط فيها هذه بتلك لتصبح منبعا صغيرا لسد رمق كل متعطش لعمل الخير البناء، وسوف نبدأ تلك المحاولة بالتعرف علي التنمية البشرية وأهم مؤشراتها ومجالات عملها كخطوة تمهيدية لتوضيح دور المنظمات المعنية في دفع عجلاتها.

٣ – ١ أهم مؤشرات التنمية البشرية والمجالات الرئيسية لإنجازها:

مفهوم التنمية البشرية:

يقوم ذلك المفهوم علي الإنسان كركيزة لإنجاز أية خطط أو عمليات للنهوض بالمجتمع ككل. كما جاء بإحدى الدراسات (١٢) ففي التنمية البشرية يصبح الإنسان محور تدور حوله جهود التنمية، ولا تصلح التنمية إلا إذا تمت بمشاركته ومن أجله.

ولقد بدأ الاهتمام بالإنسان في الفكر والتطبيق التنموي منذ أواخر الأربعينات تم تصاعد في أواخر الخمسينات وفي الستينات مع التطبيق الاشتراكي في مصر، ثم اصبح مثار للاهتمام العالمي عندما وضعت استراتيجيات تنموية أصبحت عالمية خاصة بعد أن تبنتها منظمة العمل

الدولية وأهمها استراتيجية الحاجات الأساسية وذلك بالإضافة إلى استراتيجية الهجوم علي الفقر فكلها ومثلها يهتم بالبدء بتحسن وضع الإنسان أولا ثم الآلة والنظام بعد ذلك إلا أن التنمية البشرية كمصطلح بدأ في الظهور عام ١٩٩٠ عن طريق برنامج الأمم المتحدة للإنماء حيث تم تعريفها في التقرير السنوي له لذات العام علي أنها "عملية توسيع خيارات البشر" وذلك علي اعتبار أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"(١٣).

ولقد وردت مفاهيم مختلفة لذلك المفهوم ولا نريد التوسع في عرض ذلك لخروجه عن هدف البحث ولكننا نفضل تعريف التنمية البشرية الذي سنأخذ به هنا علي أنها "النهوض بالمستوي الأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي للإنسان" فلا تقدم بدون أخلاق ولا عيش في الحياة بدون إمكانيات اقتصادية، ولا استمرارية للإنسان بدون اكتساب مقدرة علي التكليف الصحيح مع المجتمع المحيط به.

أهم مؤشرات التنمية البشرية ومجالات تحققها:

تعددت المؤشرات المقترحة في الأدبيات المتخصصة لقياس وتقييم عمليات التنمية البشرية أو تلك التي يمكن الأخذ بها كأهداف لتحقيق التنمية.

ومن أهم تلك المؤشرات: إنتاجية العمل كما وكيفا وزمنا وتكلفة، ومن أهم مجالات تحقق هذا المؤشر: ما ينتجه البشر من سلع وخدمات، المعرفة، التنظيم البشري والتكنولوجي، ... الخ ومن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في تنمية ذلك المؤشر: قيمة العمل، درجة الإتقان، الجزاء المادي والاجتماعي والمعنوي، الرغبة في تحقيق الذات، شروط العمل وظروفه، المواصفات الصحية لموقع العمل، شروط الأمن والسلامة في استخدام

الأدوات والمعدات، حرية اختيار العمل، حرية الانتقال من عمل إلى آخر، فرص التدريب وضمانات الاستمرار في العمل.

ويمثل (الإبداع) مستوي فذا ومتميزا من مستويات الإنتاجية في جانبها الكيفي ومن أمثله تحققه خلق جديد في صناعة ما، أو فكر ما، أو نظام ما، أو في مجال العلاقات أو المعاملات . . . الخ[١٤] ولا نوافق الرأي السابق في اعتبار الإبداع أمرا كيفيا، فيمكن أن يتحقق الإبداع بتحقيق أمر فذ كمي مثل تخفيض فترة إنتاج ما لزمن ضئيل لم يكن متوقعا.

ولقد أشارت دراسة أخري[١٥] إلى أن هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس التنمية البشرية وهى توقع الحياة عند الميلاد، ومعدل أمية البالغين (الذي تم تعديله مؤخرا إلى التحصيل العلمي للسكان)، والناتج المحلي الإجمالي للفرد. إلا أننا نعتبر تلك مؤشرات على (نتائج) التنمية سواء كانت بشرية أم اقتصادية —ولكن المؤشرات الأفضل تكون متعلقة —من وجهه نظرنا— بتكوين القدرات البشرية البناءة (ومن أهم مجالات تحققها تحسين الصحة، وتطوير المعرفة والخبرة والمهارات بالتدريب وغيره) أو بكيفية استخدام البشر لهذه القدرات (ومن الأمثلة علي مجالات الاستخدام البديلة: الترفيه، أو الإنتاج أو المساهمة الفعالة في الأنشطة البناءة للفرد وللمجتمع من ثقافية واجتماعية وسياسية وغيرها).

وفي تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، استخدمت خمس مؤشرات هي الحياة عند الميلاد، معدل وفاة الأمهات، معدل السكان/ طبيب، عدد وأداء العلماء والفنيين، ومعدل الحاصلين علي التعليم الأولى حتى المتوسط. ومن الغريب أن يفرد معيارى القدرات النسائية، ومساهمتهن

في المجالين الاقتصادي والسياسي في بندين مستقلين مع أنهما يجب أن يلحقا بمؤشرات التنمية البشرية، أليست النساء من البشر؟

وعلي أية حال، ففي تحليلنا الحالي، سوف نتعامل مع مفهوم التنمية البشرية علي أنها "كل ما يؤدي إلى ويدل علي تحسين أوضاع الإنسان"، ويفضل استنباط معايير ومجالات ذلك من خلال تقصي كل ما تقوم به المنظمات الاجتماعية الأهلية في سبيل تحقيق ذلك الهدف.. لعلنا نأتي بإضافة إلى جانب المعايير والمجالات التي تم سرد أمثلة لأهمها عاليه.

٣-٢ الدور التنموي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية لأفراد المجتمع:

قدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ بعض المحاور الأساسية المتعلقة بسير عجلة التنمية البشرية ومن أهمها المشاركة participation. ومن وسائل تحقيق المشاركة الفاعلة التي تضمنها التقرير زيادة الإنفاق العام علي أولويات التنمية البشرية، وديمقراطية الحكم، وتقوية عناصر المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية والصحافة الحرة – كما يوصي التقرير لمقابلة الآثار الشرسة لنظام السوق، إتاحة فرصة قيام "أسواق صدوقة للناس" people – friendly markets بحيث تسمح تلك الأسواق "للناس بالمشاركة الكاملة فيها، والمشاركة العادلة في منافعها. أي أن تكون الأسواق خادمة للناس عوضا عن أن يخدموها" .

ومن متطلبات قيام واستمرارية تلك الأسواق الصدوقة للناس: الاستثمار الكافي والكفء في التعليم والصحة ومهارات الناس لتأهيلهم للأسواق، الحد من عوائق دخول الأسواق للجميع، إتاحة المعلومات الكافية –خاصة عن السوق الجارية، توفير الائتمان للفقراء، توزيع عادل للأصول، بنية تحتية

مناسبة، ودعم كاف للبحث والتطوير.

تري، أين المنظمات الاجتماعية الأهلية في مصر من كل هذا؟ إن الإجابة المنطقية علي ذلك التساؤل الهام يتطلب منا العودة إلى الصفحات الأولى من الدراسة ثم التوغل بين الصفحات رويدا رويدا لالتقاط كل ما يفيد ويتعلق بالإجابة المستهدف العثور عليها.

إذا بدأنا بنظرة عامة علي الميادين التي تعمل الجمعيات من خلالها، فسنجد أنها كلها موجهة لخدمة البشر وتقوم علي أيدي فئات متميزة من أهل الخير أو العلماء .. من هؤلاء البشر، والملحوظة الأخرى العامة أن تلك الجمعيات تتخصص في أنشطة متميزة بحيث يمكن أن يشكل كل منها فرعا من فروع التنمية البشرية مثل تنمية (الطفولة والأمومة)، وتنمية (ذوى الظروف الخاصة)، وتنمية قدرات (كبار السن) .. الخ.

وتلك النقطة الأخرى هي ما تستحوذ علي اهتمامنا من حيث أهميتها في دفع عجلات التنمية البشرية حيث نلاحظ أن تنوع الفئات المستهدفة من خدمات المنظمات الأهلية، وتنوع ميادين عملها يعني مراعاة عنصر (تنوع) فئات المجتمع وظروفهم وشمولية تغطية المجتمع بخدمات تلك المنظمات. والواقع أن تلك يتضمن إمكانية الاستغلال الأفضل للموارد البشرية في المجتمع وعدم إهدار الطاقات البشرية التي يهملها المجتمع في الظروف المعتادة نتيجة لمعتقدات خاطئة بعدم أهميتها. فذوي الظروف الخاصة عادة ما يمنحهم اللَّه سبحانه وتعالي قدرات إبداعية لا يفطن إليها العامة – وحتى إن كانوا يعانون من عجز إجمالي فما من شك أنه ستتبقى لديهم بعض القدرات التي يمكن تدريبهم علي استخدامها للاعتماد علي النفس في التعايش

الطبيعي بقدر الإمكان مع الحياة. وكبار السن الذين يضطرون إلى التقوقع والخمول نتيجة بلوغ سن المعاش من منظور المجتمع أو القانون هم في الواقع ثروة عظيمة مهدرة لنضج وعظم قدر الخبرة والمهارة التي اكتسبوها طوال سنين حياتهم وبدلا من أن يبدأ صغار السن دورة الحياة المعيشية منذ البداية ويقعون في ذات الأخطاء لماذا لا تتم الاستعانة بخبرات تلك الفئة الثرية بحيث يبدأ الشباب من حيث انتهي الأكبر منهم.. ويستمر هؤلاء الأكبر في مسيرتهم العلمية الثرية فيعم ثراء الخبرة وحكمتها مع قوة الشباب وطموحاته بنفعه علي المجتمع ككل وحتى الطفولة التي ينظر البعض إليها كمجرد دميات للهو وإضاعة الوقت هي في الواقع كنوز مليئة بالقدرات الإبداعية الخام التي تنتظر من يجليها ويستثمرها.

ذلك ما تقوم به المنظمات المعنية بالفعل من خلال رعايتها للفئات المشار إليها ولغيرهم وحتى الموهوبين الذين يمثلون موارد نادرة فقد اهتمت بهم تلك المنظمات لتقوم برعايتها وتوجيهها وفقا لمواطن التميز المكتشفة.

ومن أبرز ما تقدمه المنظمات المذكورة من خدمات تنموية للبشر هو احتضان الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، وكأنها حضانات بشرية أعدت لحماية تلك الفئة من الانهيار الأخلاقي والهزال الوظيفي والمصرفي الذي يشكل منها قنبلة يمكن أن تنفجر علي مراحل لتصيب المجتمع بشظاياها المدمرة.

وكما جاء في إحدى الدراسات[١٦]، قرر الفقهاء أن اللقيط نفس بشرية لها وجودها (ويتوقع منها النفع) ومن ثم وجب علي من يجده أن يتولاه بالرعاية كما نص علي أن "مضيعه آثم، وآخذه غانم" . واللقطاء مسئولية أساسية علي الدولة أو من يقوم بالنيابة. وذلك يوضح عظم ما تقوم به

المنظمات المتطوعة بالعمل كأسر بديلة للقطاء، ليس فقط للفئات ذاتها و لكن كمساعدة بالغة الأهمية للدولة –التي فرض عليها الشرع المسئولية الأساسية للرعاية – فقد روى عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال لمن التقط طفلا: "لك ولاءوه وعلينا نفقته" . الواقع أن الدور التنموي للمنظمات في هذا الشان لا تقتصر فقط علي احتضان الفئات الحساسة، ولكن أيضا في تأهيلها علميا وعمليا لإعداد كوادر منتجة وفعالة للذات وللمجتمع.

ومن الأشكال الأخرى لدور المنظمات التطوعية التنموية للبشر نعثر علي شكل بالغ التميز وهو رعاية المسجونين، بل وأسرهم، والأحداث أو الأطفال المعرضين للانحراف فإن كانت تلك الفئات عضو منبوذ في المجتمع فإن إهماله يمكن أن يؤدي إلى تكاثرهم (عن طريق التناسل واجتذاب الغير للتقليد) الذي يشكل بالتالي عاملا معوقا للنمو والتقدم. وعلي عكس ذلك، فإن تطوع بعض المنظمات لرعايتهم ورعاية أسرهم وتوفير برامج موجهة لزيادة قدرتهم التعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية .. بشكل صحيح كل هذا يمثل وسائل علاج للمنحرف منهم ووقاية لذويهم ولبقية أفراد المجتمع من انتقال عدوي الانحراف إليهم بدرجة أو بأخرى.

والمنظمات المعنية يمكن أن تلعب دورها في تنمية البشرية من خلال تحسين أوضاع المنكوبين وقت الكوارث أو الأحداث الطارئة – ومن الأمثلة الهامة علي ذلك قيامها برعاية المهجرين بعد حرب يونيو ٦٧ حيث ساهمت في تنظيم الأحوال المعيشية للمهاجرين من أهالي سيناء وبور سعيد وغيرها من المناطق المصابة أو محل الخطر وقتها، كما كان لها دورا هاما في

رعاية أهالي النوبة سنة ٦٣ وقت بناء السد العالي، وساهمت في توطين هؤلاء الأهالي في مناطق جديدة ومساعدتهم في التكيف مع حياتهم الجديدة وفي بدء حياتهم الاجتماعية والمعيشية بشكل صحي وإيجابي(١٧).

والواقع أن ذلك الدور يمكن أن تلعبه المنظمات التطوعية في الوقت الحالي خاصة ونحن في عصر الامتداد العمراني والتوسع في إنشاء المدن الجديدة وإقامة مدن صناعية ومشروعات عملاقة في مدن بعيدة نسبيا عن مناطق العمران المألوفة للشعب المصري مثل مشروع توشكى – هنا تأتي الحاجة الماسة لمنظمات تطوعية ذات خبرة خاصة لتشجيع الهجرة إلى تلك المناطق وإرشاد المواطنين عن كيفية الانتقال والاستقرار والتعايش فيها – ذلك ما يتطلب أبحاثا لا يحتملها الحجم المحدود لدراستنا الحالية.

وحتى لا تأخذنا الاستفاضة النظرية من التعرض للواقع العلمي للدور التنموي للبشر، ننتقل إلى الجزء التالي والأخير من الدراسة لكي نستكمل الصورة التي بدأناها سابقا من خلال التجارب التطبيقية المذكورة سابقا.

٣-٣ الدور التنموي للبشر من خلال التجارب التطبيقية – نظرة انتقادية:

تنمية القدرات البشرية الإبداعية:

اقترحت إحدى الدراسات حول الإنتاجية والإبداع في الوطن العربي(١٨) أن تتولى المؤسسات الاجتماعية مهمة احتضان المبدعين خاصة من الأطفال للمحافظة على استمرار إنقاذ جذوة إبداعهم ولكن الدراسة ركزت على العائلة والمدرسة كأهم شكل لتلك المؤسسات الاجتماعية وهاهي دار المصطفى تولد في السبعينات لتقوم بدور الراعي الرئيسي للموهوبين مركزة اهتمامها على محدودي الدخل الذين يفتقدون إمكانيات تنمية ما يتمتعون به من مواهب أو

حتى الثقة التي تدفعهم إلى الإعلان عن وجودها لديهم ومن أجل تنمية قدراتهم قامت بتوفير الوسائل الأساسية اللازمة لترعرع تلك المواهب في شتى المجالات الفنية والميكانيكية والقيادية وغيرها، والواقع أن تلك التجربة لا تنطوي على مجرد رعاية مواهب متميزة ولكنها أيضا تنتج فرص تكوين مجتمع نموذجي صغير متكامل القدرات وإعداده لتغذية المجتمع الكبير بالخبرات المتنوعة التي تساهم في تقدم عجلات التنمية الشاملة للمجتمع وللمواطنين كذلك.

تنمية ذوى الظروف الخاصة:

إذا كنا بصدد الحديث عن التنمية البشرية كاستراتيجية حتمية في الوقت المعاصر فمن باب أولى أن يعطى مزيد من الاهتمام لتنمية قدرات ذوى الظروف الخاصة والنهوض بأحوالهم حيث أنهم من أولى الفئات برعاية كل الفئات! ومن أهم أشكال الإعاقة التي توضح مدى الحاجة إلى رعاية خاصة تمكن الذين يعانون من أحدها أو أكثر من العيش الكريم بقدر الإمكان في الحياة: الإعاقة البصرية، السمعية، الكلامية، اللغوية، الجسمية، الحركية، التخلف العقلي، صعوبات التعلم، المشكلات الدراسية(١٩) وتتطلب التنمية المستهدفة لتلك الفئة خمسة جوانب أساسية من الرعاية: الصحية، النفسية، الاجتماعية، التربوية، التأهيلية، الرعاية الثقافية.

وتعتبر الإعاقة العقلية أو الذهنية من أصعب أنواع الإعاقة حيث أن العقل هو النعمة التي ميز الله سبحانه وتعالى الإنسان بها. وأهم أشكال التخلف العقلي وعلاماته:عدم النضج، أو المعاناة من صعوبة في التعلم أو صعوبة التكيف الاجتماعي(٢٠) ولقد أشارت دراسة أخرى(٢١) إلى أن العلاقات

الأسرية والعاطفية عوامل بالغة الأهمية في النمو السوي، وعلى عكس ذلك فإن نمو الطفل داخل مؤسسات أو ملاجئ يمكن أن تؤثر تأثيرا سيئا على نموهم حتى لو توافرت لهم الرعاية الناجحة لأنها لا تضاهي رعاية الأسرة الأصلية.

وعلى جانب آخر فهناك كثير ممن يعانون من الإعاقة خاصة الذهنية منها لا ترحب أسرهم بتواجدهم معهم ويفضلون إدخالهم إحدى المؤسسات المتخصصة لاستقبال مثل تلك الحالات.

وقد يختلف الحال في جمعية "الحق في الحياة للمعوقين ذهنيا" المذكورة سابقا حيث أن مديري المؤسسة والمشرفين على ضيوفهما ممن يعانون من الإعاقة الذهنية هم من أهالي ذات الحالات ومن ثم فهم أكثر قدرة على فهم الحالات المترددة وعلى منحهم الجو الأسرى الكافي والملائم والمطلوب. ويزيد من أهمية تلك الجمعية أنها لا تكتفي باحتضانهم لقضاء بعض الوقت اللطيف والممتع لهم فقط، وإنما تتميز أيضا بأنها تساعد تلك الفئة الحساسة على تنمية قدراتهم الحياتية والتكسبية بحيث يصبحون أكثر قدرة على العيش كمواطنين طبيعيين لغيرهم على قدر الإمكان وبحيث يتمكنون من تخفيف الكثير من عبء إعالتهم من الغير، بل إن الجمعية تتيح لهم من خلال خدماتها- فرصة الاستقلال بحياتهم أسوة ببقية أفراد أسرهم مع توفير فرص عمالة لهم بما يتلاءم مع قدراتهم وما من شك أن ذلك يعد من أوجه التنمية البشرية الفاعلة والمتميزة والتي يجب أن يعطى مزيد من الاهتمام لدعمها ولمزيد من التحسين لها.

تنمية الأيتام:

كما أوضحنا من قبل فان افتقاد رب الأسرة يجعل الأبناء كريشة في مهب الريح خاصة إذا لم يكن قد ترك لهم ما يكفى لأعاشتهم، وإذا لم تكن الأم على درجة من الإحساس بالمسئولية والمقدرة الملائمة على تحملها بنجاح وبتدبر، وما من شك أن الأيتام يمثلون شريحة لا يستهان بها من المجتمع وهم ثروة بشرية إن أحسن إنباتها لا صبحوا جزءا من ثروات تراكمية للمجتمع كلها. وهناك كثير من المؤسسات الاجتماعية التي تفضل الاضطلاع بدور رعاية الأيتام وأسرهم خاصة وقد حث الشرع ليس فقط على رعايتهم اقتصاديا ولكن أيضا على منحهم الحنان والعطف والأمان الذي لاشك يفتقدونه في غياب رب الأسرة المسئول. وتشير التجربة المدرجة سابقا لجمعية كفالة اليتيم و(التنمية) بداءة من مسماها أنها تستهدف بالفعل الاضطلاع بمهمة التنمية البشرية لتلك الفئة الحساسة. وهى تقدم خدماتها في مجالات كثيرة منها اكتناف اليتامى داخل الدار وتولى مسئوليتهم حتى الزواج مع تحمل مسئولية تعليمهم وعلاجهم وتوفير فرص وظائف لهم كما أنها تشجع أهل الخير على كفالة البعض، وأحيانا تذهب إلى أماكن تواجد اليتامى لتقديم مساعداتها.

غير أن من بعض المشاكل التي لوحظت هو عدم استقرار الأمهات البديلات وتغيرهن باستمرار، وكذلك فأثناء الأعياد والأجازات الرسمية يفرض على نزلاء الدار الذهاب إلى ذويهم الذين أحيانا ما يستقبلونهم بفتور أو بقسوة تضيع كل ما لا قوه من رعاية في الدار مما يتطلب دائما إعادة ترميم مشاعرهم المنكسرة. ولكن يعوض ذلك تبرع بعض أهل الخير بإقامة الحفلات لهم، واستضافتهم في رحلات رائعة وإقامة و مآدب فاخرة لهم من

وقت لآخر، كما يتم أحيانا تبادل زيارات بين نزلاء الدار المتشابهة مما يعد محاولة جيدة لربط منتجي وعمال وقائدي المستقبل بمجتمعهم ولترسيخ عنصر الانتماء في أنفسهم.

التنمية التربوية الدينية:

الواقع أن البعد الديني يمثل عنصرا بالغ الأهمية للتنمية البشرية السليمة فالانحراف الديني يمكن أن يتسبب في غياب الضمير الذي يؤدى في النهاية إلى التوجيه والاستخدام السيئ والضار للموارد البشرية وغير البشرية، بل وحتى إن استثمرت اقتصاديا بالشكل الذي يبدو صحيحا، فإن غياب الوعي الديني يمكن أن يؤدى إلى وجود سلوكيات مدمرة لكل الثمار الاقتصادية المادية التي يتمتع بها الفرد أو المجتمع –ولنا في ذلك أمثلة واضحة من خلال التأمل في أحوال كثير من الدول الكبرى التي انتشر فيها الفساد والانحراف والتفكك الأسرى فكثرت حوادث الاغتصاب والقتل (اللامبرر) والجماعات (الشيطانية) .... الخ.

ومن ثم فالدور الذي تقوم به بعض المنظمات الأهلية في تصحيح المسارات المنحرفة من خلال التوعية الدينية الصحيحة دورا بالغ الأهمية خاصة في الوقت المعاصر الذي يسهل فيه اختلاط الثقافات العالمية بلا ضوابط ولا حدود. ومن مظاهر الدور التنموي الذي تقوم به الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية تقديم الغذاء (الروحي) اللازم للإبقاء على النفس السوية داخل الإنسان من خلال تقديم خدمات وأنشطة متنوعة منها ما يستفيد منه النشء مثل مجموعات التقوية وتحفيظ القران ودور الحضانة، ورعاية وكفالة الأيتام على النحو السابق توضيحه –ومنها

ما يفيد الكبار مثل تيسير رحلات الحج والعمرة بأسعار اقتصادية وخدمات متميزة وتولى مسئولية ذبح أضحيات عيد الأضحى وتقديم عطاءات بالمشاركة لمن يريد– كما تقدم خدمات تفيد الجميع من خلال المساجد التابعة للجمعية والمستوصفات العلاجية الشاملة مع إقامة صندوق للزكاة وجمع التبرعات لتوزيعها على المحتاجين بعد عمل دراسات حالة لهم حتى تصل التبرعات إلى مستحقيها الفعليين.

ومن التجارب الأخرى التي يمكن اعتبارها نموذجا تنمويا مثاليا للبشر من خلال تطبيق أحكام الدين وتوجيهاته فيما يتعلق بالتكافل الاجتماعي، تجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية[٢٢]. فقد قامت بتوظيف جميع الطاقات البشرية في القرية لإعمارها ولتكوين مجتمع إنتاجي متقدم متكامل الخدمات والأنشطة بحيث ساهم ذلك في حل كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه أي مجتمع من فقر وبطالة ووقت فراغ وخلافات أسرية وغيرها، كما تم الاهتمام برفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والزراعية وغيرها، جنبا إلى جنب مع الاهتمام بنشر الوعي الديني الصحيح عن طريق دور الحضانة والمساجد واعتبار الدين "قاعدة أساسية" للحياة تفيد المسلم في حياته التعليمية والاجتماعية والمهنية.

تنمية الأسرة:

والأسرة في حديثنا الجاري قد لا تعنى مفهومها الدارج كأب وأم وأطفال طبيعيين ولكنها تتكون في المؤسسات الاجتماعية من الأطفال اللقطاء أو اليتامى والأمهات البديلات المقيمات بشكل كامل مع هؤلاء الأطفال، وكل العاملين المستديمين بذات مكان الأطفال، وكافلوا هؤلاء الأطفال. وبطبيعة

الحال يندرج مع هذا الإطار الأسرى المتبرعون وأمهات الأطفال المقيمون بالمؤسسة اللاتي اضطرن لإدخالهن الدار لضيق ذات اليد وبقية أشقائهم المقيمين خارج الدار. ويمكن أن نطلق على ذلك الشكل في دراستنا مصطلح "الأسرة الاجتماعية" تمييزا لها عن المسميان التقليديان وهما الأسرة النووية والأسرة الممتدة. والواقع أن "الأسرة الاجتماعية" تتواجد في أية منظمة تطوعية أهلية إذا ما احتوت على أفراد مقيمين فيها بصفة مستديمة، وتصبح تنمية الأسرة هنا شاملة لكل الأطراف المتعاملة في الخدمات الاجتماعية التطوعية المقدمة.. كل حسب حاجته وقدرته. ومن ثم فتخيلنا للوضع بمؤسسة المدينة المنورة يمكن أن يطبق على كل المؤسسات التي تحتضن أسرا اجتماعية بالمعنى المشار إليه توا.

وكما أوضحت البيانات السابقة فالمؤسسة تمارس الآن نشاطا محدودا داخليا. وعدد من تتم رعايتهم من الأطفال اللقطاء. وفى عام ٩٦ صرح المسئولون عند زيارتنا الأولى للمؤسسة أنها تستقبل ٢٠ – ٣٠ طفلا حديث الولادة من اللقطاء وذكر أن رعايتهم في مدينة القاهرة أفضل لأنهم لن يحتاجوا سوى لأمهات بديلات تتولى كل منهن مهمة تربية ثلاثة منهم. بينما تتوافر كل الخدمات العامة حولهم من رعاية صحية وأمن الخ. أما في حالة الانتقال إلى العاشر من رمضان فسوف تضطر المؤسسة إلى استقبال عمالة أخرى مستديمة بالإضافة إلى الأمهات البديلات وذلك في مجال التمريض والأشراف لضمان تقديم الخدمات الضرورية المرتبطة بهذا السن الصغير. وفى ذلك الوقت كان مرتب الأم البديلة المقيمة بالكامل يتراوح من ١٢٥ – ٢٠٠ جنيه. ويلاحظ أنه أرتفع حاليا إلى ٢٠٠ – ٢٥٠ جنيه حاليا كما صرح المسئول في مقابلتنا الأخيرة. وذلك يعنى أن المؤسسة تراعى ارتفاع معدلات

التضخم – كما أن إقامة الأمهات البديلات بالدار بالكامل يعتبر دخلا إضافيا لهن ولكن بشكل غير مباشر خاصة وأنهن يقمن في مكان نظيف وراق ويتمتعن بذات الخدمات المتاحة للأطفال المقيمين بالدار. وما من شك أن تلك الإقامة المستديمة تتيح فرصة الارتباط الأسرى بين هؤلاء الأطفال وأمهاتهن البديلات. لكن يبدو وأن ذلك الارتباط ليس دائم بالفعل حيث تتغير تلك الأمهات بصفة مستمرة نتيجة لزواجهن أو لأي ظروف أخرى مما يؤثر على الشكل الأسرى الدائم الذي يستهدف أن يعيش الأطفال في كنفه. كما أن بعد المكان الذي سوف تنتقل إليه قريبا الأسرة الاجتماعية –في العاشر من رمضان– المقر الرئيسي للمؤسسة في مدينة نصر لاشك أن سيضعف عملية السيطرة الرقابية على النزلاء من الأطفال وعلى أمهاتهن البديلات اللائى يتولين رعايتهم مما يمكن في النهاية أن يؤدى إلى ضعف الكيان الأسرى المستهدف، بل والى سوء تربية وتنمية الفئة المستهدفة وأن كان أحد المسئولين قد أعلن أن ذلك شيئا قابلا للحل لأن هناك وسائل نقل تابعة للمؤسسة سوف تتولى القيام برحلات يومية للعاملين بالمؤسسة بالقاهرة من ناحية وبالعاشر من رمضان من ناحية أخرى بحيث يتم بذلك التواصل الدائم بين جميع أعضاء الأسرة الاجتماعية محل الاعتبار.

وباستخدام بعض المؤشرات لتحديد الدور التنموي للمؤسسة المذكورة بشكل تقريبي في المجال البشري خرجنا بالنتائج التالية:

بالاستعانة بمؤشر **تنوع الأنشطة التنموية** نجدها تتحقق بالفعل كما يدلنا جدول(٢) السابق حيث لا تقتصر خدماتها على اللقطاء واليتامى فقط داخل المؤسسة، ولكنها أيضا تقدم إعانات يمكن أن تلعب دورها في التنمية البشرية

إما بخلق وتنمية قدرات دينية علمية وغيرها (مثل تقديم إعانات للطلاب ولتحفيظ القران) أو مساعدات إعاشة لفئات ذوى مشاكل وظروف خاصة (مثل إعانات الشيخوخة وتلك المقدمة للفقراء في شكل مال أو طعام ..)، كما تقدم مساعداتها في حالات الطوارئ والظروف التي يجب تجاوزها بسلام حتى يستطيع من يواجهها الاستمرارية في الحياة بنشاط طبيعي (مثل إعانات الزواج، وإعانات المرض والأجهزة التعويضية، والعمليات الجراحية والأدوية والعلاج وتلك الممنوحة لعابري السبيل لمتضرري الحريق وإعانات كوارث الدول الإسلامية) وتزداد الأهمية التنموية للإعانات المذكورة بعد استحداث بند مستمر يتمثل في فتح دفاتر توفير للأيتام الذين ترعاهم المؤسسة حيث أن ذلك يمثل نوعا من تأمين حياتهم المعيشية المستقبلية كي يتمكنوا من مواصلة عيشهم في الحياة بشكل طبيعي. غير أن تتبع تطور القيم الاجتماعية لإعانات المؤسسة لابد وأن يلاحظ تذبذب قيمها وانخفاضها في السنوات الأخيرة منذ عام ١٩٩٦ ، ولو أن ذلك ممكن أن يرجع إلى تركيز الاهتمام على استكمال المشروع الكبير للمؤسسة في العاشر من رمضان والذي سيمثل المقر الدائم للأنشطة التنفيذية للمؤسسة. ويلاحظ أن دورها الحالي في التشغيل والتكسب للغير مازال بالغ المحدودية بشكله المباشر حيث أن عدد العاملين الدائمين الحاليين بالمؤسسة لا يتعدى خمس موظفين وثلاثة أمهات بديلات وإن كان دورها هذا قد بدأ يتصاعد حيث أنها على وشك الانتقال إلى المقر الدائم في العاشر من رمضان وقد حضرت إحدى الموظفات الجديدات واتضح لي أن المؤسسة تهتم عند توظيفها بالحالات المتميزة. فعلى سبيل المثال، نجد أن مدير المقر الإداري بمدينة نصر كان يشغل منصبا قياديا مرموقا بإحدى الجهات الحكومية. وكما صرح بنفسه، فقد

أحيل إلى التقاعد مؤخرا وأراد أن يقوم بعمل إيجابي فبدا بتقديم التبرعات للمؤسسة ثم تطوع للعمل بها، وبعض الشباب العاملين أحدهم كان يعمل بالخارج وعندما قدم إلى مصر تعذر عليه الحصول على عمل ولكن تيسر له ذلك بالمؤسسة –وبطبيعة الحال فإن المقر الدائم للمؤسسة بالعاشر من رمضان والجهات الخدمية الملحقة (مبنى إسكان لإيواء ١٩٢ طفل وبه مطاعم ومغاسل، ومبنى إسكاني أخر لإيواء ٢٤٠ طفلا ومدرستين ابتدائي وإعدادي تسعان لعدد ٧٢٠ تلميذا في ٢٤ فصل وتتبعان الأزهر الشريف، وإدارة ومكتبه علمية وأربع ورش للتعليم المهني ومسجد يسع ٦٠٠ مصلى وملاعب رياضية تضمان ملعبا للسلة وآخر للكرة الطائرة بالإضافة إلى حدائق وأماكن أخرى للترفيه) كل تلك الجهات تتطلب عمالة كبيرة نسبيا ومتنوعة التخصصات والمؤهلات من إداريين ومدرسين وعمال ومدربي تربية رياضية ومعلمين فنيين وحرس أمن وعمال زراعيين ... الخ.

وبالإضافة إلى العمالة الدائمة المتنوعة التي سوف تتطلبها وتستوعبها المؤسسة من خلال ممارسة أنشطتها التوسعية في العاشر من رمضان، فهناك عمالة أخرى ساهمت بشكل غير مباشر في تشغيلها كعمالة مؤقتة وهى تلك التي ساهمت في إنجاز مباني المؤسسة وقامت بتأثيثها في مقرها الدائم. وذلك بالإضافة إلى أن **الدورات التدريبية المزمع عقدها في الورش الإنتاجية** في العاشر سوف تكون بمثابة تأهيل لنزلاء الدار لكي يصبحوا أفراداً ذوى خبرة ومهارة إنتاجية تكسبيه. كما أن أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمؤسسة، هم أصلا ذوى نفوذ ومناصب مرموقة يمكن الاستعانة بها لتوظيف المحتاجين الذين يستعينون بخدمات المؤسسة ولو

خارج الدار نفسها، أو حتى خارج الدولة حيث يلاحظ أن من بين هؤلاء الأعضاء بعض الأفاضل من المملكة العربية السعودية. أما عن انخفاض متوسطات الدخول للعاملين حاليا بالمؤسسة فقد يرجع إلى توجيه الاهتمام الأكبر لاستغلال موارد المؤسسة في إنجاز مشروعها الدائم بالعاشر. كما يمكن التغلب عليه من خلال إقامة بعض المعارض والمشروعات الاستثمارية بعد الانتهاء من المشروع الأساسي. وقد ترجع انخفاض متوسطات دخول الموظفين إلى أنهم منتدبين من جهات حكومية أخرى وليسوا موظفين دائمين. وكما أوضحنا من قبل فإن المربيات والمشرفات المقيمات مع الأطفال (أوضح مسئول آخر أنهن ٧ أمهات + ٣ دادة + حكيمة + مديرة) تقمن بالمؤسسة مجانا بالإضافة إلى الحصول على المأكل وبعض الخدمات والسلع الأخرى مجانا أيضا ذلك الذي يعتبر جزءا من الدخل الصافي.

وكما أتضح في أخر الفصل السابق، فالمؤسسة تحقق فوائض مستمرة في السنوات الأربع الأخيرة حتى أن قيمة الفائض قد قفزت إلى ٧٠٦٧١١٩ جنيه في عام ١٩٩٩ مما يطمئن على كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها المحدودة حتى وهى تقوم ببناء المشروع العملاق بمنطقة العاشر من رمضان.

والخلاصة، أن المؤسسات الاجتماعية تقوم بالفعل بدور هام في التنمية البشرية سواء من الناحية التربوية أو التعليمية أو التثقيفية أو التدريبية، كما أنها تقوم برعاية الشرائح المتميزة من الشعب مثل الموهوبين. أو تلك التي تعانى من ظروف متميزة مثل المعاقين ذهنيا. ولقد امتدت أنشطتها التنموية لإتاحة فرص العمالة والتوظيف ليس فقط لضيوفها ولكن أيضا للمتقاعدين القادرين على العمل والعطاء، ولكثير من الخبرات الأخرى سواء بشكل

مباشر من خلال أنشطتها المتنوعة أو بشكل غير مباشر ومؤقت من خلال إقامة مشروعات جديدة تتعلق بها.

الخلاصة وبعض المقترحات للنهوض بالدور التنموي للمنظمات الأهلية:

تبين مما سبق أن المنظمات الاجتماعية الأهلية تنمو بشكل مضطرد خاصة في الآونة الأخيرة حتى أننا قد لا نكون مبالغين إذا ذكرنا أنها أصبحت تأخذ وضعا (إحلالياً) بدلا من الحكومة في التعامل مع كثير من المسائل ذات الأهمية القومية. ولقد أتضح لنا أنها تلعب دورا فعليا وفعالاً في دفع عجلة التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية البشرية على وجه أخص. وأن دورها في هذا المجال متشعب المواطن والوسائل والمجالات كما أنها تشمل بمساهماتها شرائح متعددة من المجتمع خاصة تلك التي قد يغفل المجتمع والمخططون حقهم في الحياة الطبيعية المعيشية الكريمة مثل مجهولي النسب وذوى الظروف الخاصة والطاعنين في السن. فمثل تلك الشرائح وغيرها مازالت مناط تكلفة على المجتمع ويمكن أن تكتسب قدرات تتلاءم مع ظروفها بحيث تستحيل إلى مصادر للدخل على الأقل يكفى أو يقلل من النفقات المدفوعة على إعاشة تلك الفئات الحساسة. وعلى الرغم من تزايد التبرعات المدفوعة إلا أنها تعانى من تذبذب قيمها وعدم ضمان ديمومة مصادرها. كما أن هناك مشكلة بالغة الخطورة وهى تغير الأمهات البديلة والعاملين بالكادر الإداري بالمنظمات المذكورة باستمرار، إما لأنهم يعملون تطوعا ومن ثم فغالبا ما يعطونه أولوية أخيرة في جداول حياتهم المعيشية، أو أن ما يحصلون مقابله على رواتب غير كاف لإعاشة كريمة لهم مما يضطرهم إلى اعتبار ذلك العمل شيئا مؤقتا وممرا للعبور إلى وظائف أخرى

أكثر ربحية. وعلى ضوء ما تقدم فهناك بعض المقترحات لتحسين الوضع المعنى والمستهدف نوجزها فيما يلي:

-من أجل تحسين **الوضع المالي للمنظمات التطوعية**، نوجه نداء إلى الجهات الإعلامية بعدم حصولها على مقابل للإعلان على الأنشطة التطوعية، واعتبار تقديم الخدمة الإعلامية والإعلانية المجانية لتلك الجهات التطوعية نوعا من الزكاة والصدقة لمباركة أنشطة تلك الجهات الإعلامية.

-يوصى وبشدة أن يسمح القانون لتلك المنظمات بأن تأخذ شكل **شركات مساهمة بشكل استثنائي** ومحدد بأن تطرح أسهم **لصغار المدخرين والمستثمرين** وبحيث تضطلع تلك المنظمات بإقامة مشاريع استثمارية موجهة خصيصاً لتحسين دخول تلك الفئات، كما تعطى أولوية توظيف العاملين بها من بين أصحاب هذه الأسهم، فإن تحقيق ذلك الاقتراح ينطوي على عديد من المزايا المتداخلة التي تفيد بدورها في دفع عجلة التنمية البشرية لشريحة أعرض من فئات الشعب الحساسة – فذلك يتيح فرصة توسيع قاعدة الموارد التمويلية ومصادرها للمنظمات المعنية وبالتالي فهي تساعد ذوى الدخول المحدودة لا خبرة استثمارية لهم والذين قد يفتقدون فرصا فعلية للعمالة وللتكسب، على استثمار أموالهم بواسطة هيئات اجتماعية أمينة تسعى لنفع المجتمع لا استغلاله كما يحدث عادة في المؤسسات الربحية الأخرى. ومن جهة ثالثة، فإن تشغيل المساهمين في تلك المشاريع الاستثمارية يمكن أن يساهم في تحقيق أفضل إنتاج ممكن حيث أن العاملين فيها هم مالكوا جزءا من أسهمها، وستكون المصالح المشتركة لجميع الأطراف المتعاملة في تلك

المشاريع عنصرا لنجاح مثل تلك المشروعات، وقد يزيد الأمر نفعا لو تم تسويق جزء من المنتجات والخدمات المستثمرة لتلك الأطراف المشاركة مع منحهم خصومات وامتيازات معينة عما يتاح للمستهلكين من العامة.

– كما يقترح منح المنظمة الواحدة الحق في ممارسة **أكثر من ميدان نشاط** طالما كانت الأنشطة متكاملة، وكذا يقترح أن تغطى بخدماتها فئات (متكاملة المواصفات والطباع والظروف)، فعلى سبيل المثال، لماذا لا تضم الدار الواحدة أنشطة لرعاية الأطفال وكبار السن بحيث يتبادل الفئتين مشاعر البنوة والأبوة الفعلية وذلك كما أوضحنا تفصيلا فيما سبق؟.

– وطالما أننا في عصر التكتلات وزيادة هيمنة الشركات الكبرى والشركات عابرة الجنسية على اقتصاديات العالم، يقترح ضم كل تخصص من الأنشطة الاجتماعية التطوعية في **هيكل تنظيمي مؤسس واحد** فمن شأن ذلك زيادة الموارد المتاحة وتحقيق التنسيق والتكامل بين أنشطتها.

– ولقد أشير في إحدى الدراسات[٢٣] إلى أن من طبيعة مراحل التحول وجود نوع ما من (سيولة القيم). وأشد ما نخشاه أن تضيع الهوية الإسلامية والشخصية المصرية الكريمة المحصنة بدينها وبشرقيتها مع غزو الثقافة الغربية المادية خاصة مع تقلص دور الحكومة المرتبط بسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، لذا، فلابد من الاهتمام بالجمعيات والمؤسسات الدينية وتلك المرتبطة بالمحافظة على اللغة

العربية والتراث الشرقي المتحفظ ويجب أن يعطيها القانون قوى ملزمة بعض الشيء لحماية نظام التعليم المصري القائم على أسس الدين والأخلاق من أن يندثر في خضم أعاصير الاستغراب العاتية.

– كما يجب على المنظمات الاجتماعية أن تكثف مجهوداتها الآن لزيادة الوعي القومي **بكيفية التكيف مع الجديد** (ومن الأمثلة على ذلك التخصيصية والعولمة والسكنى في المدن الجديدة) والفطام من ثدي الحكومة والانتقال بكفاءة للعمل في ظل مدرسة الحياة.

– هناك من يعانون من إعاقة جزئية، وعلى الجانب أخر هناك من حباهم بقدرات كاملة ولكنهم يعانون من بطالة كلية لتلك القدرات لماذا لا تنشأ **جمعية تطوعية تسمى(القدرات التكميلية)** تستقبل فيها الشباب العاطلين ليقدموا مساعدات تكميلية لمن يطلبها نظير أجر يمنح لهم من الجمعية (في حالة فقر طالب الخدمة)، أو من العملاء في حالة تيسر حالهم وكمثال على هذا الأقزام، ومن يعانون من "إعاقة الكتابة والقراءة" كحالة مرضية المنشأ، أو كنتيجة للإصابة بحادث أو بعجز أخر مثل فقدان البصر أو الشلل ... الخ هؤلاء المبتلون بمثل تلك الإعاقة عادة ما يحملون قدرات عقلية فذة ويرغبون في استكمال تعليمهم الرسمي أو يستثمرون ما حباهم اللّه من ملكات إبداعية ويعرقل تحقيق رغبتهم العثور على أعمال تتناسب مع ما يعانون من عجز مع غياب متطوعين للكتابة بدلا منهم خاصة في أوقات الامتحان، وكذا لقراءة المناهج لهم. أرجو الاهتمام بذلك الاقتراح فهو جد خطير وهام للجميع.

الهوامش

(١) أنور العربي، ١٩٩٩ ، صـــ ٣ – ٢٤ .

(٢) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٨٣ ، صـــ ١٥ – ٣٢

(٣) الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات، ١٩٦٧ ، صـــ ٤٣٧ – ٤٤٢

(٤) أماني قنديل، ٩٤ ، صـــ ٦١ ، وأجزاء متفرقة أخري من الدراسة.

(٥) أ. مصطفي دسوقى كسبة ١٩٩٧ ، الجزء الأول ، صـــ ٥ ، ٦ .

(٦) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٧٩ ، صـــ ١٧ – ٢٥

(٧) لمزيد من التفاصيل أرجع إلى أنور العربي، ٩٩ صفحات متفرقة.

(٨) أماني قنديل ، صـــ ٩٤ – ١٠٣

(٩) د. ماهر الصواف ، ١٩٩٧

(١٠) د. زينب صالح الأشوح، ١٩٩٦ ، صـــ ١٦٣ – ٢١٧

(١١) البنك الأهلي المصري، ١٩٩٨ ، صـــ ٨٢

(١٢) د. إبراهيم العيسوى ، ١٩٩٥، صـــ ١

(١٣) نادر فرجاني ، ١٩٩٤ ، صـــ ٥

(١٤) د. حامد عمار، ١٩٩٥ ، صـــ ٣ – ٥

(١٥) نادر فرجاني، ١٩٩٤ ، صـــ ٧

(١٦) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٩٠ ، صـــ ٣ – ٥

(١٧) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٨٣

(١٨) د. حامد عمار، أغسطس ١٩٩٥ ، صـــ ٣٧.

(١٩) د. ليلى كرم الدين ، مارس ١٩٩٧، صـــ ١٦

(٢٠) حسين جلال عثمان ، ١٩٩٧ ، صـــ ٥٢

(٢١) لمزيد من التفاصيل أرجع إلى د. فاروق محمد صادق، يونيه ١٩٩٧

(٢٢) لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: د. محمد أحمد عبد الهادي، ١٩٩٧

(٢٣) د. رفعت السيد العوضى، مارس ٢٠٠٠م

المراجع

(١)أنور العربي، ١٩٩٩ ، **قانون الجمعيات الأهلية، الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩**، بدون ناشر، المبتديان، القاهرة.

(٢)الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٨٣، **تاريخ العمل الاجتماعي في مصر – تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية**، المجلد الأول، القاهرة.

(٣) د/ أماني قنديل و د/ سارة بن نفيسة، ١٩٩٤، **الجمعيات الأهلية في مصر**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

(٤) د/ حامد عمار، أغسطس ١٩٩٥، "تقديم لمحور القيم الاجتماعية والثقافية: الإنتاجية والإبداع في الوطن العربي" **كراسات بحوث اقتصادية عربية (٣)**، سلسلة التنمية البشرية (٢)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

(٥)د/ إبراهيم العيسوى ، أغسطس ١٩٩٥ "تقديم محرر سلسلة كراسات التنمية البشرية"، **التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية**، إعداد د/ منير بشور، كراسات بحوث اقتصادية عربية(٣)، سلسلة التنمية البشرية(٢)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

(٦) د/ سعد الدين إبراهيم ، ١٩٩٧ "حول إنعاش المجتمع المدني وتنشيط العمل الأهلي التنموي في مصر" ، **ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية**، ٢٩، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ ، الجزء الأول، القاهرة.

(٧) البنك الأهلي المصري، ١٩٩٨ ، **النشرة الاقتصادية**، المجلد (٥١)، العدد (٤)، القاهرة.

(٨) تقرير التنمية البشرية (بالإنجليزية).
(٩)عبد العزيز بن علي الغريب، يونيو ١٩٩٨، "المتقاعدون ووقت الفراغ"، **المجلة العربية** ، (١٤)، الرياض.
(١٠)حسين جلال عثمان، مارس ١٩٩٧ ، "المعوقين تحت مظلة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل" **الحياة الطبيعية حق للمعوق**، النشرة الدورية العدد(٤٩)، السنة ١٤ ، مارس ١٩٩٧ ، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة للمعوقين، القاهرة.
(١١)د/ ماهر الصواف، أكتوبر ١٩٩٧، "المشكلات التي تواجه الجمعيات الخيرية الأهلية ودور التدريب الإداري" ، **ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية**، مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.
(١٢) أ. مصطفي دسوقي كسبة، ١٩٩٧، "مفهوم المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية – والمداخل المختلفة لها، **ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية**،٢٩، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، الجزء الأول، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر – القاهرة.
(١٣)د/ منير بشور، ١٩٩٥، "التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية" **كراسات بحوث اقتصادية عربية** (٣) سلسلة التنمية البشرية (٢)، أغسطس ١٩٩٥
(١٤)نادر فرجاني، ديسمبر ١٩٩٤، **التنمية البشرية في مصر – رؤية بديلة**، المشكاة، القاهرة.
(١٥) يحيى حسن درويش، ٨٩ ، "تاريخ العمل الاجتماعي التطوعي في المجتمع المصري" **مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية**، ٣١ أكتوبر – ٢

نوفمبر ٨٩ ، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
(١٦)د/ زينب صالح الاشوح، ١٩٩٦ ،"محو الأمية الدينية بين المتعلمين المسلمين (منظور اقتصادي إسلامي تربوي مشترك)، **مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام بالوطن العربي**، ٢٩ – ٣١ مايو ١٩٩٦، رابطة الجامعات الإسلامية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر، المحور الخامس ، القاهرة.
(١٧)الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقاهرة، ١٩٨٣، **تاريخ العمل الاجتماعي في مصر – تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية**، المجلد الأول، القاهرة.
(١٨) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٧٩ ، **تقويم الجمعيات والمؤسسات الخاصة على مستوي الجمهورية**، القاهرة.
(١٩)الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات، ١٩٦٧ ، **بحث تقييم الجمعيات والمؤسسات الخاصة على مستوي الجمهورية**، وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة.
(٢٠)د/ محمد أحمد عبد الهادي ، ١٩٩٧، **تنمية المجتمع المحلي نموذج إسلامي ، دراسة تحليلية – لتجربة قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية**، الطبعة الأولى، القاهرة.
(٢١) د/ ليلى كرم الدين، مارس ١٩٩٧، "الاتجاهات الحديثة في رعاية الأطفال المعوقين" ، **الحياة الطبيعية حق للمعوقين**، النشرة الدورية العدد(٤٩)، السنة ١٤ ، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين.
(٢٢) د/ فاروق محمد صادق، يونية ١٩٩٧، "الحرمان والإثراء وعلاقتهما بالتخلف العقلي" **الحياة الطبيعية حق للمعوق**، النشرة الدورية،

العدد(٥٠)، السنة ١٤ ، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين.

(٢٣) د/ رفعت السيد العوضي، مارس ٢٠٠٠ ، "جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادي مع دراسة عن بعض صوره كما جاءت في القران الكريم" ، **ندوة الفساد الاقتصادي : الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي**، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.